مشكلات في كتابة
التاريخ العربي المعاصر



الفهرس



تقديـــم

عالم اليوم ، هو عالم الكيانات الكبرى والتكتلات الإقليمية والدولية ، وتعد هذه التجمعات من أهم وسائل تأكيد الذات وإملاء الرغبات وتحقيق النجاحات الكبيرة، معبرة عن نفسها بالتجمع السياسي والإقتصادي والإجتماعي ٠

والوطن العربي هو من أفضل بقع الأرض امتلاكاً لإمكانيات التوحد والتجمع ، فعناصر اللغة والدين والتاريخ المشترك والإمتداد الجغرافي والإمكانية الجيوستراتيجية ، كلها تقود لتحقيق التوحد ، وبالتالي احتلال المكانة الدولية التي تليق بالعرب حضارة وشعباً وتراثاً وإمكانات ٠

لكن الوطن العربي وبسبب امتلاكه للخصائص الإقتصادية والجغرافية الإستراتيجية كان محط أنظار القوى الإستعمارية الكبرى ، وفعلاً رزح تحت نير الإستعمار والإحتلال ردحاً من الزمن ، الا أن تطور الحياة كان كفيلاً بقيام نهضة وطنية وقومية كبرى قادت الى تحقيق الإستقلال ، لكن الإستعمار وقبل خروجه من الأرض العربية ، خلّف مشاكل وتحديات تصلح أن تستثمر لقيام نزاعات داخل الوطن العربي من أجل إضعافه وإيقاف عملية تقدمه خدمة للمصالح الإستعمارية، ومن أبرز هذه التحديات مشاكل الحدود بين الدول العربية ٠

وإيماناً من مركز زايد للتنسيق والمتابعة في رفد المعرفة العربية بنتاجات فكرية متواضعة ، فقد سلط الضوء في هذه الدراسة على جانب من هذه التحديات علها تعطي صورة عن أبرز الحقائق التاريخية المعتمدة على الوثائق للمثقف العربي وقيادات هذه الأمة من أجل وضع الحلول الناجحة للقضاء على هذه المشاكل التي تقف عائقاً في طريق الوحدة العربية والتكامل العربي ٠

مركز زايد للتنسيق والمتابعة



مدخل

إن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة ، فالولايات المتحدة عبارة عن اتحاد لأكثر من خمسين ولاية في دولة واحدة ، وكذلك الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي واتحاد الكومنولث الروسي وغيرها من الكيانات الدولية العملاقة التي رأت في تجمعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي وسيلة لتأكيد ذاتها وإملاء رغباتها وتحقيق نجاحات كبيرة تعود بالخير والرفاهية ورفع مستوى المعيشة لمجموعة سكانها ٠

ولا يوجد في العالم كله كيان لديه إمكانيات التوحد والتجمع مثل الوطن العربي ، فهناك وحدة اللغة والدين والعرق لأغلبية السكان ، وهناك التاريخ المشترك والإمتداد الجغرافي دون عوائق من الخليج الى المحيط مما يحقق حرية الحركة بين مختلف أصقاع هذا العالم ، والبحر الأحمر عملياً لم يكن من أسباب انقسام العالم العربي الى عالم أفريقي وعالم آسيوي بل كان ولا يزال هذا البحر من دعائم الإتصال ، فمنذ التاريخ القديم والبحارة العرب يعبرون البحر الأحمر ، مما يؤكد فعالية هذا البحر في وصل شطري العالم العربي الأفريقي والآسيوي وربطه برباط وثيق ٠

كما أن الوجدان المشترك لدى عموم المواطنين العرب يجعل من المهم أن نقول إن دعائم الوحدة العربية راسخة وثابتة في وجدان كل العرب ٠

وبالنسبة لموضوعنا «جوانب من مشكلات كتابة تاريخ العرب الحديث والمعاصر» فإنه من المفيد أن نذكر أن بعض المشكلات القائمة حالياً هي من نتاج الفترة الإستعمارية التي عاشتها غالبية الدول العربية ، وقد آن الأوان لإبراز الحقائق المعتمدة على الوثائق التاريخية لتأكيد أن الأساس في العلاقة العربية هو الوحدة وأن المشكلات أو المعوقات إنما هي أمور طارئة أو نتيجة للحقبة الإستعمارية ، إن إبراز الحقائق التاريخية هو خطوة أساسية لوضع الحلول الناجعة ، وتخطي الحواجز المصطنعة ورأب الصدع في المواقف العربية المتباينة حتى يمكن التوصل الى تحقيق حلم العرب كل العرب .. الوحدة العربية ٠

ولا نزعم أننا في هذه الدراسة نستطيع أن نغطي كل مشكلات محاولة كتابة تاريخ

العرب الحديث ، ولكن سنحاول أن نتعرض لبعض هذه المشكلات حتى يمكن التعرف على الحاضر ، لأن استقرار حوادث الماضي يساعد على فهم الحاضر٠

وتختلف مشكلات كتابة تاريخ العرب الحديث والمعاصر بين مشكلات الحدود بين الدول العربية ومشكلات توظيف التاريخ في خدمة السياسة ، هذا بالإضافة الى اختلاف المصطلحات والتقاويم وكذلك اختلاف منهج الكتابة وندرة المذكرات الخاصة للزعماء العرب وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولاً أزمة التحفظ على الوثائق التاريخية في العالم العربي ٠

أولاً : مشكلات الحدود العربية وانعكاس ذلك على الكتابات التاريخية :

الواقع أن الإستعمار بعد رحيله عن العالم العربي ترك بصماته على أجزاء كثيرة من هذا العالم ، ونحن بادئ ذي بدء لن نعلق المشكلات القائمة على الإستعمار ، ولكن علينا أن نتذكر أن السياسات الإستعمارية أقامت حدوداً مصطنعة بالمسطرة والقلم وخطوط الطول وخطوط العرض بين مناطق النفوذ الإستعمارية كالحدود المصرية السودانية والحدود الليبية المصرية ، وكذلك الحدود بين الجزائر والمغرب ، هذا بالإضافة الى الحدود بين شطري اليمن قبل تحقيق الوحدة اليمنية المعاصرة ٠

١- تاريخ العلاقات الحدودية بين شطري دولة اليمن :

يوضح التاريخ العام لليمن أن العثمانيين قد انسحبوا من اليمن في عام ١٦٥٣م تحت تأثير الثورات ضدهم هناك(١) ، وأنهم أجبروهم على الإنسحاب من اليمن ، وأن العامل ا لحاسم في هذا الإنسحاب هو تحول التجارة الهندية في البحر الأحمر الى طريق رأس الرجاء الصالح ، على أن العثمانيين قاموا في فترة وجودهم في الجزيرة العربية بحماية الثغور اليمنية ضد عدوان البحرية البرتغالية ، كما أمنّوا الأماكن المقدسة الإسلامية وأحبطوا محاولات التدخل الأوروبي في اليمن ٠

وقد بدأ اهتمام الإنجليز بعدن منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر سنة ١٧٩٨م ، فقد كان من نتائج هذه الحملة محاولة تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ، على أن السياسة البريطانية التي أجبرت الفرنسيين على الإنسحاب من مصر لم تقف مكتوفة الأيدي أمام التهديدات الخطيرة التي أثارها والي مصر محمد علي ضدها ، فقد هال الإنجليز تقدم قوات الوالي في الجزيرة العربية والسودان، وهنا استعدت بريطانيا لتنفيذ أدوارها المرسومة في المنطقة تلك السياسية التي كانت تقصد منها تحقيق هدفين الأول إبعاد أي ظل للمنافسة المصرية في مداخل البحر الأحمر والثاني تأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار تتهددها في المستقبل ، وهكذا ظهرت عدن كأهم نقطة في مدخل هذا الشريان المائي الخطير ، ولا شك أن لعدن من الصفات والمزايا ما أغرى بريطانيا على تفضيلها على أية نقطة أخرى ، ذلك لأن موقع عدن يعتبر في غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية والبحرية والتجارية ٠

وساقت الظروف حادثة، وكانت هذه الفرصة هي غرق سفينة هندية ترفع العلم البريطاني على مقربة من شواطئ عدن سنة ١٨٣٧ فوجدت بريطانيا هذه الحادثة فرصة لتحقيق مصالحها في المنطقة حيث طالبت الحكومة بالهند بالتعويض عما لحق بالسفينة ، ثم طالبت بشراء ميناء عدن من سلطان لحج وعدن ، ولما فشلت مفاوضات شراء الميناء ، بدأت في ١٦ يناير ١٨٣٩ المعركة المسلحة بين بريطانيا وقبيلة العبدلي التي كانت تحكم لحج وعدن وانتهى الأمر بدخول الإنجليز عدن على أجساد الشهداء العرب ٠

وبدأت إنجلترا عشية احتلالها لعدن في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يحقق في النهاية مصالحها الإستراتيجية والتجارية والبحرية ، ومارست الضغوط وعقدت معاهدات صداقة مع سلطان لحج وباقي شيوخ المنطقة ٠

وقد شجع شق قناة السويس العثمانيين على إعادة النظر في سياستهم العربية بقصد تقوية نفوذهم في الجزيرة العربية فأرسل الباب العالي (الخليفة العثماني) رؤوف باشا على رأس قوة حربية لضم اليمن الى الدولة العثمانية ، وقد تمكنت القوات

العثمانية من النزول الى الحديدة ، حيث مرض رؤوف باشا بعد ذلك ، وتوقف نشاطه عند هذا الحد ، وفي عام ١٨٧٢ تمكن خلفه أحمد مختار باشا قائد القوات التركية المرابطة في عسير من دخول صنعاء والقضاء على كل الخلافات الناشبة فيها وما حولها ، وكان من أهم عوامل نجاح مختار باشا رغبة أهل اليمن في السلام وسأمهم من حكامهم المتنازعين ·

وارتأى الأتراك أن يستغلوا فترة الهدوء التي سادت اليمن في ذلك الوقت ، فاشرأبت أعناقهم الى جنوبي الجزيرة العربية والى تلك القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية ، وقد بدأ التدخل التركي في منطقة جنوبي الجزيرة العربية في ٢٩ أغسطس ١٨٧٢ ، عندما أرسل المشير سيد أحمد مختار باشا والى اليمن خطاباً الى السلطان فضل بن محسن العبدلي سلطان لحج يدعوه فيه الى زيارة صنعاء لتقديم ولائه للسلطان العثماني وخليفة المسلمين ·

وقد قام سلطان لحج من جانبه بزيارة المقيم السياسي في عدن البريجادير جنرال شنيدر في ٢٤ أكتوبر حيث قدم له خطاب المشير أحمد مختار باشا ولم يتردد المقيم بل اقترح على سلطان لحج بأنه يمكنه إجابة الباشا بلهجة ودية ، وأن يقرر أنه متحالف مع الحكومة البريطانية وأن هناك معاهدات وارتباطات قائمة مع هذه الحكومة وأنه أي السلطان لا يرغب في القيام بعمل مثل هذا من دون موافقتها ·

وقد أوضح المقيم السياسي البريطاني في عدن أن إجبار سلطان لحج وغيره في جنوب الجزيرة العربية على تقديم ولائهم لقوى أخرى سوف يغير ملامح العلاقات البريطانية الوطيدة مع هؤلاء الزعماء ·

ومع بداية عام ١٨٧٣ بدأ التدخل التركي في جنوبي الجزيرة العربية يزداد تبلوراً ، وبدا سلطان لحج قلقاً من احتمال هجوم الأتراك على أراضيه ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن هذا الإجراء إذا حدث فسوف تعتبره خطراً على مصالحها في عدن ، وكان ايرل جرانفيل وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن الباب العالي (الخليفة العثماني) لن يقوم بأية إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج الا بعد الإتصال بالحكومة

البريطانية، وقد طلب جرانفيل من السفير البريطاني في الآستانة Elliot أن يوضح للباب العالي «أنه لضمان سلامة الأراضي البريطانية في عدن ، فإنه من الخطورة بمكان حدوث أي تدخل من جانب السلطات التركية في هذه المنطقة ضد حكام أصدقاء لبريطانيا »٠

وبناءً على هذه التعليمات اتصل السفير بخليل باشا وزير الخارجية التركي الذي أشار الى أن الباب العالي يعتبر لحج من الأراضي اليمنية التي كانت في ذلك الوقت خاضعة تماماً لسيادة السلطان ، وأن الحكومة البريطانية يجب أن تلحظ الإحترام الكبير الذي تكنه تركيا (الخليفة العثماني) للأراضي البريطانية في جنوب الجزيرة العربية ، وهي تقصد بذلك ميناء عدن ٠

الا أن الحكومة البريطانية رأت أنه من المرغوب فيه إخطار الحكومة التركية بأن المشكلة ليست مشكلة الأرض التي تحتلها الحكومة البريطانية في عدن ، والتي ليست في حاجة الى تأكيد احترامها من جانب الباب العالي ، بل أن المسألة هي وجوب إقلاع السلطات التركية في اليمن – صنعاء – عن التدخل في شؤون سلطان لحج والزعماء الآخرين في منطقة جنوبي الجزيرة العربية ، واستمر ايرل جرانفيل يوضح وجهة نظر الحكومة البريطانية في التعليمات التي أرسلها الى السفير في الآستانة، وأياً كانت حقوق الباب العالي في السيادة على اليمن ، فإنه من المعروف أن اليمن منذ عام ١٦٣٣ كان تحت حكم زعماء عرب مستقلين عن الباب العالي ، وحكومة جلالة الملكة لا ترغب في مناقشة هذه المسألة بصفة عامة ، ولكنها تود أن يحاط الباب العالي علماً – كما سبق الحال مع محمد علي في مصر في عام ١٨٣٩ – بأن حكومة جلالة الملكة ترغب في احترام استقلال الزعماء المقيمين بجوار عدن ، وأن هذه الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما حدثت أية محاولة للإنتقاص من سيادتهم ٠

وعلى أية حال فقد بدأ التدخل التركي واضحاً في شهر مايو ١٨٧٣ في بلاد أي بلاد وزاد الموقف إضطراباً بالنسبة للحدود المتداخلة بين منطقة النفوذ البريطانية في الجنوب والعثمانية في الشمال ٠

ونتيجة لكل تلك الأحداث ولمحاولة الحكومة العثمانية استغلال مسألة خط البرق للتدخل في المناطق الجنوبية التي ارتبط حكامها بمعاهدات مع الحكومة البريطانية ونتيجة للخلاف على وضع إمارة دثينة وهل هي واقعة داخل منطقة النفوذ التركية أم البريطانية ، وفي محاولة لإجلاء ذلك الغموض وللقضاء على المنازعات المستمرة ، صدرت التعليمات الى المقيم السياسي في عدن في مارس ١٨٧٧ بأن يسعى لتنظيم تسوية مع والي اليمن لتنظيم الحدود بين الممتلكات العثمانية والقبائل التسع المتعاقدة مع الحكومة البريطانية ، الا أن الأمر ظل معلقاً حتى عام ١٨٨٠ حينما أرسل الكولونيل هنتر ومعه فرقة من قوات عدن تحت قيادة الليفتنانت كولونيل ستيفنس بغرض تحديد الحدود الفعلية لأراضي الأميري والتي تقع فيها إمارة دثينة ٠

تقرير هنتر :

وفي ٢٤ فبراير ١٨٨٠ وضع هنتر تقريراً عن المشكلة جاء فيه أنه عندما استعاد على بن مقبل ممتلكاته في النهاية تبين له أنه قد فقد خمس قرى نتيجة خضوع زعمائها سواء طواعية أم بالقوة للحكومة العثمانية ٠

كما أشار هنتر في تقريره أيضاً الى أن بلاد الأميري تمتد شرقاً حتى قرية خريبة وجبل حرير ، بينما يحدها في الغرب جبل جحاف ، أما الحد الشمالي فيمكن القول بأنه الخط الذي يضم قرى السراي والشاعري وهي في أيدي الأتراك العثمانيين ، وخلف هاتين القريتين تقع بعض القرى التابعة للأمير - علي بن مقبل والبعض الآخر يطالب بها الأمير ، وأوضح هنتر في خريطته بالنقط الخط المار بين السراي والشعري ، وأظهر كذلك خطاً أبعد قليلاً الى الشمال أسماه خط الحدود القديم الملاصق للأمير ، وقد علق ميتلاند المقيم السياسي في عدن على ذلك بأن كلاً من التقرير والخريطة يشوبهما بعض الغموض ، وأضاف المقيم الى ذلك قوله «وإنني أعتقد أن هنتر قد اعتبر أن الخط من السراي الى الشاعري خط تقريبي يوضح الأراضي التي في حوزة الأمير بالفعل على الرغم من أن قرى الشاعري الحقيقية تقع وراء هذا الخط» ٠

ويبدو أن النفوذ التركي كان إذ ذاك متغلغلاً في بلاد الأميري إذ أن الأمير على بن مقبل الذي تبنى الإنجليز رعاية مصالحه لم يكن قوياً أو محبوباً من المشايخ ، ولذلك فإن بعض الزعماء في إمارة دثينة قد عاونوا ابن عمه ومنافسة على السلطة عبدالله بن محمد مسعد ، ونتيجة لذلك ، سجل المقيم السياسي بأن الأحوال في هذه الإمارة غير مستقرة وأنه ليس من المتوقع أن تستقر تحت هذه الظروف بدون وجود ممثل بريطاني في المنطقة ومعه قوة بريطانية مسلحة ٠

وبينما أوضح تقرير هنتر بصفة عامة ماكان يمتلكه على بن مقبل بالفعل على الهضبة وقت زيارته فإنه لم يشر سوى الى خط حدود الأميري القديم على الخريطة ، ويمكن القول بصفة عامة إن هنتر قد جعل سلسلة جبل جحاف هي الحد الغربي لأراضي الأميري ، ولذا فهو على وجه الخصوص ضم القرى الواقعة شرقي السلسلة الجبلية ، أما بالنسبة للأقليم غربي السلسلة فإن الشيوخ التابعين لإمارة دثينة لم يكن يعرف عنهم حينذاك سوى النذر اليسير ٠

وقد علق الجنرال لوك على تقرير الكولونيل هنتر بأنه نتيجة لفشل المحاولات للوصول الى تسوية مع الأتراك بالنسبة لحدود الأميري وأنه يجب مواجهة حقيقة استمرار العدوان التركي ، ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية تشكيل لجنة لتحديد حدود إقليم دثينة على أن تضم هذه اللجنة ضابطاً بريطانياً بالإشتراك مع السلطات التركية، الا أن الحكومة العثمانية لم توافق على ذلك ، وعلاوة على ذلك فإن هذه الحكومة نادت بالمطلب القديم للسلطان العثماني أي بحقه في السيادة على كل الجزيرة العربية ، وكذلك احتجت الحكومة العثمانية على شراء الحكومة البريطانية لأراضي معينة قرب عدن من سلطان لحج ، وقد أجاب لورد جرانفيل على ذلك برسالة بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٣ أعرب فيها عن دهشة الحكومة البريطانية لتجدد الإدعاءات التي سبق التصريح بعدم قبولها وقرر أن حكومة جلالة الملكة ليس لديها أية رغبة في الإنسحاب من نقطة تتمسك بها بإصرار ، وكذلك فإنها لا تعتبر بأحقية الباب العالي في إثارة المشكلات مثل تدخله في شؤون حكام لحج ودثينة وأضاف لورد جرانفيل أن تحديد الحدود يعد أمراً لازما لمنع استمرار المناقشات بين الحكومتين ٠

وقد عبر الماجور هنتر مساعد المقيم السياسي في عدن عن مخاوفه بالنسبة للتدخل التركي في المنطقة واقترح عقد معاهدات الحماية مع القبائل المختلفة المجاورة لعدن وكذلك اقترح الليفتانت جنرال شنيدر وجهات نظر مخالفة لمقترحات هنتر ، فعلي مقبل أصبح غير قادر على السيطرة على ما كان يسمى بأراضي الأميري ، فقد انضمت بعض القبائل الى جانب الأتراك بينما إستقل البعض الآخر ، وقد قامت الإقامة العدنية بالفعل بتقديم المعاونة الأدبية والمادية لعلي مقبل ، الا أنه استمر رغم ذلك غير قادر على استعادة ما يطالب به ، واسترسل شنيدر ، وأنا أعلم أن الحكومة البريطانية غير مستعدة لمعاونة زعيم ضعيف بقوة خارجية ضد رغبة قبيلته ويبدو لي أن الوقت قد حان لإبلاغ علي مقبل بأنه تحت الظروف القائمة فإن الحكومة البريطانية لا ترغب في معاونته أكثر من ذلك ، كما أبدى شنيدر وجهة نظره في أنه يجب تلافي أي صدام مع الأتراك دفاعاً عن مصالح على مقبل ٠

وقد وافقت حكومة الهند البريطانية على المقترحات السابقة مبينة وجهة نظرها في أن فرض الحماية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عُمان سوف يمنع أي تدخل أجنبي في عدن أو بين عدن ومسقط ، وأنه بهذه الطريقة سوف يضطر العثمانيون الى الموافقة على تحديد خط الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في المنطقة ٠

ولما أعارت الحكومة العثمانية المطلب البريطاني بخصوص وضع خط الحدود آنذاك أذناً صماء اقترح لورد دافرين في أغسطس ١٨٨٦ أنه إذا لم يوافق الأتراك على تحديد الحدود فإنه يمكن تحديدها دون موافقتهم وإجبارهم على احترامها ، أما بالنسبة للأميري فإنه يمكن إعطاء الأتراك بعض الإمتيازات إذا كان ذلك يجعلهم يوافقون على الدخول في اتفاق لتحديد خط الحدود وأضاف دافرين أنه عند التعامل مع القبائل الأخرى فإنه من الضروري تجنب وضع أي مناطق تابعة للأتراك داخل حدودنا ٠

وهكذا تم عقد معاهدات الحماية مع القبائل المجاورة لعدن وعلى ساحل حضرموت ، أما بالنسبة للأميري فقد أُرجئ الأمر لحين القيام بدراسة أعمق عن أحوالها ، ورأى الجنرال هوج في ١٧ أكتوبر ١٨٨٩ انه من غير المستحسن في الوقت الحالي عقد

معاهدة للحماية معها لأن عقد مثل هذه المعاهدة سوف يؤدي الى تعقيدات لا داعي لها.

وهذا يوضح مرة أخرى مدى تغلغل النفوذ التركي في أراضي هذه القبيلة حتى أن البريطانيين أحجموا عن عقد معاهدة للحماية معها خوفاً من الدخول في صراع مكشوف مع العثمانيين الذين كانوا يسيطرون على المرتفعات الواقعة في أراضي هذه القبيلة ، ونتيجة لذلك نشط البريطانيون لإنهاء عملية تخطيط الحدود.

بعثة الكابتن وهب :

صدرت التعليمات الى الكابتن وهب R-A-Wahab للقيام على رأس بعثة لمسح الأقاليم التي تحتلها قبائل لها علاقات مع الإقامة في عدن ، ولم يأت في التعليمات أي ذكر عن مسألة الحدود وإن كان من المعلوم أن هذه البعثة كُلفت بدراسة ومسح الخطوط التي تمثل الحدود الفعلية ، كما صدرت التعليمات لوهب أيضاً بعدم الدخول في أراض تركية، ومن الواضح أن مثل هذه التعليمات لا تسهّل دراسة إقليم مثل دثينة حيث كان الأتراك لا يزالون متمسكين ببعض القرى الواقعة داخل حدود أراضي الأميري ، وأن أية خريطة في مثل هذه الظروف من الصعب اعتبارها نافعة للأغراض السياسية ، وفي الواقع كان من الصعوبة بمكان أن تقوم بعثة الكابتن وهب بتحديد الخط الفعلي للحدود ، ولا نقصد هنا حدود إمارة دثينة بل الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية.

وقد كانت هذه الإمارة هي المنطقة التي تداخلت فيها حدود منطقتي النفوذ ، فأمير دثينة علي بن مقبل موال للإنجليز ، الا أن الأتراك يحتلون عدة قرى تابعة للإمارة ، وهكذا كان من الصعب وضع خط فعلي للحدود خصوصاً وأن الكثير من القرى والقبائل في المنطقة كانت موالية للأتراك.

وقد نُشر تقرير الكابتن وهب في عام ١٨٩٣ الا أنه لم يبين امتداد خط الحدود على الخريطة التي أرفقها بالتقرير ، واحتوى التقرير من ناحية أخرى على قائمة بالقرى

التركية والأميرية والحوشبية والتي لو وضعت في أماكنها على الخريطة فإنها توضح الى حد ما الخط الذي اقترحه وهب لمسافة كبيرة على طول حدود القبائل .

وهناك كذلك خط يوضح الموقف الفعلي ، حيث رسم وهب خط الحدود بنفسه الا أن هذا الخط لا يتفق مع الخريطة المطبوعة والتقرير ، وهذا الخط يسير أعلى سلسلة جبل مارس غرباً الى حيث تقع قرية أكمة الشوب ثم الى الإتجاه الجنوبي بصفة عامة تاركاً مينادي والعرب وجالاس وجليلة للأتراك .

ويستمر الخط جنوباً ويمر قرب دثينة ثم يتجه الى الأراضي المنخفضة واضعاً عددا كبيراً من التلال والأودية المأهولة في جانب الأتراك قبل أن يلتف في الإتجاه الغربي الى تيبان ، وهذا الخط الذي رسمه وهب يعطي للأتراك أراضي أكثر مما كانوا يمتلكون فعلاً سنة ١٨٨٠ ، وتجدر هنا الإشارة الى ما علق به المقيم السياسي في عدن من أن الأتراك نجحوا الى حد كبير في توغلهم داخل مناطق جنوبي الجزيرة العربية دون إثارة انتباه كبير .

وقد استمر التدخل التركي في بلاد الأميري حتى بعد إعادة الأمير علي بن مقبل الى السلطة الا أنه بعد انسحاب القوات التركية في ذلك الوقت فإن الأمر اتخذ شكل الغزوات والإغارات التي امتدت لفترات معينة .

ونستلخص مما سبق أن بريطانيا لم تدخل في اتفاق رسمي مباشر مع الأميري حتى عام ١٨٨٠ ، وكذلك اتفقت مذكرة المقيم السياسي وتقرير الكابتن وهب على ترك السهل شرقي جبل جحاف وشمالي دثينة للأتراك ، وهذه المنطقة ترغب حكومة الهند في طردهم منها كما أن تقرير الكابتن هنتر وخريطة سنة ١٨٨٠ تؤكد أحقية الأتراك في أغلب هذا السهل وفي كل القرى مثل اكمة الشوب وصالح وجليلة وغيرها .

ومات علي بن مقبل في سبتمبر ١٨٨٦وانتخب ابن عمه شايف بن سيف خلفاً له ووافقت الحكومة البريطانية على هذا التتابع ، وبدا الأمير لأول وهلة غير موثوق فيه من جانب سلطات عدن مثلما كان الحال مع علي بن مقبل ، الا أن شايف تمكن من توحيد كل شيوخ وزعماء الأقاليم بطريقة عجز عنها سلفه .

وعقدت معاهدات الحماية مع قبائل الحوشبي العلوي ويافعي السفلي ، الا أن الأمور في دثينة ظلت معلقة ، هذا بالنسبة للجانب البريطاني ، أما الأتراك فقد ظلوا في حالة ركود بالنسبة لهذه المنطقة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وكان ذلك بسبب اهتزاز قبضتهم على المناطق اليمنية نتيجة لثورات العرب ضدهم في بداية تسعينات القرن التاسع عشر ، وقد قدم الأمير شايف حمايته لبعض المسؤولين الأتراك الذين التجأوا الى بلاده بل وطلب من أفراد قبيلته منع العرب الثائرين من تتبع الأتراك المنسحبين الى بلاده ، ونتيجة لهذا السلوك الودي وعرفاناً بجميله فإن السلطات التركية المحلية في اليمن لم تقم بعمل ما من شأنه مضايقة الأمير ٠

الأحوال في اليمن

يمكننا هنا أن نلقي نظرة سريعة على العلاقات بين العرب والترك عموماً ، وفي اليمن بوجه خاص ، لأن الأحوال في اليمن أثرت تأثيراً خطيراً على الأحوال في منطقة جنوبي الجزيرة العربية وعلى أية حال فقد ازدادت الكراهية بين العرب والأتراك في غضون القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار الفساد الذي عم كافة أجزاء الدولة العثمانية، وكان من أهم الأسباب التي أدت الى هذه الكراهية بين العرب والترك النتائج التي أسفرت عنها حركات التنظيمات التي شرعت الدولة في تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع عشر والتي اصطبغت بالصبغة المركزية ، فقد حاولت الدولة أن تتخلص من نظام الإلتزام في جمع الضرائب ، وأن تستعيض عنه بنظام آخر للجباية أكثر ملائمة لمصالح السكان، وبنظام آخر لإدارة الولايات بتقسيم الدولة الى وحدات إدارية مرتبطة بالحكومة المركزية مباشرة ٠

وعندما خضع اليمن للعثمانيين تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحامية العثمانية في اليمن وأن ينفذوا بعض المشروعات هناك ، الا أن غالبية الولاة والمتصرفين العثمانيين استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية واستبدوا في تحصيلها بشتى الطرق وأعنف الوسائل مما أثار حقد اليمنيين وأشعل

نيران ثوراتهم ضد الحكم العثماني ، وقد سئمت القبائل اليمنية هذا الإستبداد التركي فقامت تحت قيادة الإمام الزيدي بمحاصرة صنعاء سنة ١٨٩٢ واشتدت وطأة هذا الحصار الذي استمر لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها القوات التركية المحاصرة في التخلص من الحصار ، وعندما اشتدت وطأة المقاومة على العثمانيين في اليمن انهالت البرقيات من الحديدة على الآستانة لطلب الإمدادات العسكرية اللازمة لإخماد الثورة، ومن ثم أرسل السلطان العثماني القائد التركي أحمد فيضي باشا الى الحديدة لقمع الثورة وعينه والياً لليمن ، وقد تقدم فيضي باشا على رأس قواته وقضى على الحصار وتمكن من دخول صنعاء ، وكان الإعتقاد السائد لدى العثمانيين في ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة ضدهم في اليمن على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التي قد تجنيها بريطانيا من ذلك ، غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقاتهم بالإمارات الواقعة الى الجنوب في قعطبة ولحج والضالع وأراضي الحوشبي ، كما بينّا ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تمنح من جانبها سلاطين وأمراء ومشايخ تلك المناطق إعانات مالية لتحقيق العلاقات الودية معها مثل ما فعل البريطانيون ، الا أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تهدف الى تأمين قوافل ا لتجارة الصادرة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، لهذا كانت تحرص على إيجاد منطقة موالية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها في عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية ، وقد كان الإحتلال العثماني لليمن مفيداً للمصالح التجارية البريطانية إذ أن الإدارة اليمنية قبل مجيء العثمانيين لم يكن في استطاعتها كبح جماح القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق الداخلية اليمنية ، ويرجع ذلك الى ضعف الأئمة الزيديون وتنافسهم ، وعدم وجود سلطة مركزية قوية في اليمن لكن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك ، فحيثما امتد نفوذهم أدى ذلك الى سلامة طرق القوافل وتأمينها ، الا أن طمع الأتراك ورغبتهم في فرض ضرائب مرتفعة في الحديدة والموانيء اليمنية الأخرى أدى الى اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التي كانت ميناءً حراً ٠

غير أن الأتراك واجهوا الثورات والقلاقل من جديد في كل مكان نتيجة للإستبداد والظلم الذي مارسه الحكام ، الى أن عُزل الوالي أحمد فيضى باشا سنة ١٨٩٧ وحل

محله الوالي حسين حلمي باشا ، فاستبشر أهالي اليمن خيراً كثيراً بمقدمه ، وقد وعدهم بإقامة العدل وأصر على عزل الذين أساءوا التصرف من الموظفين العثمانيين، وقام بالفعل بإصلاحات كثيرة ، ولم يلبث أن عُزل وحل محله عبدالله باشا ، الا أن الباشا الأخير لم يتمكن من حماية حدود اليمن من عدوان الإنجليز الذين توسعوا في الجنوب وسيطروا على الضالع سنة ١٩٠٢ كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما أغضب الباب العالي الذي أمر بعزله وعين خلفاً له توفيق باشا والياً على اليمن ٠

وقد قدمنا تلك اللمحة السريعة عن الأحوال في ولاية اليمن العثمانية كي نوضح أسباب ركود الأتراك بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وعدم قيامهم بالتدخل في مناطق جنوبي الجزيرة العربية بصورة فعالة ٠

الا أنه في عام ١٩٠٠ تجدد النشاط التركي مرة أخرى في دثينة وقدمت الإمارة شكوى الى المقيم البريطاني للتدخل الخطير من جانب المسؤولين العثمانيين في قعطبة وفي مقابل ذلك قدم والي اليمن شكوى من عدوان الأمير في دثينة ، ولما لم يكن هناك أحد في عدن لديه فكرة عن شخصية الأمير شايف أو عن الأحوال في إقليمه فإن الحقيقة الوحيدة التي كان من الممكن استخلاصها هي أن المشكلات القديمة قد تجددت ٠

بعثة الماجور ديفيز

ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسي في عدن أن يقوم المساعد السياسي الأول في عدن الماجور ديفيز بزيارة قعطبة وهضبة دثينة كي يسجل المجرى الحقيقي للأمور هناك ، كما اقترح الحاكم البريطاني في الهند وجوب اقتناص الفرصة القائمة وذلك بأن يعرض على الأتراك خط حدود للمحمية البريطانية على أساس الخريطة التي رسمتها بعثة المسح سنة ١٨٩١ – ١٨٩٢ وقد قام الماجور ديفيز بالفعل بزيارة دثينة وقدم تقريراً أوضح فيه أخطاء خط الحدود الذي قدمه وهب سنة ١٨٩٢ وأن الأماكن الوحيدة التي تعتبر بملكية الأتراك هي أربع قرى من الشاعري هي جليلة وجالس واكمة الجحفر

والعر ، وقد ظلت هذه القرى الأربع حتى بعد عودة الأمير علي بن مقبل تحت النفوذ التركي الذي عين شيخاً لها وكان يجمع الضرائب للأتراك ، ولم يكن هناك أحد من المسؤولين الأتراك أو أية قوات تركية في هذه القرى سوى في جليلة حيث كانت هناك قوة تركية صغيرة ، وقبل وصول الماجور ديفيز الى دثينة ببضعة أسابيع فقط استولى الأتراك على تل منعزل يسمى جبل شهيد على بعد نحو نصف ميل جنوب شرق جليلة ووضعوا حامية هناك، وهذا التل يسيطر تماما على طريق القوافل، وكان لابد من وجهة النظر البريطانية من معارضة وجود قوة مسلحة تركية في هذا المكان، وقد سجل ديفيز أيضا أن الأتراك كانوا يسعون للاستيلاء على ما فاري وهو اقليم صغير يمتد جنوبي جبل جحاف ويقع على بعد أربعة أميال جنوب غرب دثينة. ومع التسليم بما جاء في تقرير ديفيز فان المقيم السياسي جذب انتباها خاصا إلى الاحتلال العسكري لجبل شهيد الذي أُعتبر في حد ذاته أمراً خطيراً.

البعثة الثانية للكولونيل وهب :

في غضون ذلك الوقت طلب الأتراك تحديد الحدود مع البريطانيين ورأى حاكم الهند انه من الافضل انتهاز فرصة تقديم هذا الطلب غير المتوقع فورا. وعُينت بعثة بريطانية لتنفيذ ذلك برئاسة الكولنيل وهب الذي سبق له أن قدم تقريرا عام ١٨٩١-١٨٩٢ وعُين ضمن البعثة ايضا الليفتنانت كولونيل ابود Abud وهو ضابط بريطاني مكنت له خدمته كمساعد سياسي من معرفة الكثير عن القبائل المجاورة لعدن، وعين الاتراك ايضا بعثة لنفس السبب.

وكانت قوة الحرس التي رافقت البعثة البريطانية تتكون من مائة وخمسين رجلا وفرقة من المشاه الوطنيين وبعض المهندسين العسكريين وفرقة من عدن وتقابل الضباط البريطانيون والاتراك في دثينة في نهاية فبراير ١٩٠٢، الا ان الاتراك طالبوا مرة أخرى بمطلبهم القديم بسيادة السلطان على الجزيرة العربية كلها مما لم يستطع الممثلون البريطانيون الموافقة عليه. كما رفض الاتراك الاعتراف باحقية أمير دثينة في

أية أراضي الا اذا كان ذلك بمقتضى فرمان سلطاني (٤٤)، كما لم يستجب المبعوثون الاتراك إلى احتجاجات الممثلين البريطانيين بأن مثل هذه الادعاءات التركية قد رفضتها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل. ثم اقترح الاتراك خطاً لحدودهم يمتد من التلال الشرقية قرب رأس ممر الخريبة في اتجاه غربي يسير شمالي الكبار تماما ثم إلى مسافة ميل ونصف ميل من دثينة، وعند وصول هذا الخط إلى التلال الغربية يسير معها إلى مفارى، وكان الاتراك قد استولوا على هذا الاقليم بعد وصول البعثة البريطانية إلى دثينة بوقت قصير ووضعوا فيه حامية تركية، وعين قائمقام قعطبة شيخا لجمع الضرائب من المافاري وكذلك من اقاليم التلال الجنوبية الغربية وهي الازرق والمحرابي والحميدي. وقد طالب الاتراك بكل تلك الاقاليم على أنها ممتلكات تركية، وطبقا لهذا الخط الذي اقترحه الاتراك للتحديد فإنه لم يبق لأمير دثينة -إذا ما نفذ هذا الخط- سوى قرية دثينة على الهضبة والأودية الضيقة التي تتجه إلى الهضبة وبلاد العلوى وأراضي قعطبة.

ورغم أن الاتراك هم الذين طالبوا بتحديد الحدود فإن سلوكهم العام في تلك الفترة كان عدوانيا فقد وضعوا الحاميات على خط الحدود الذي اقترحوه لتدعيم موقفهم، كما تم عزل أمير دثينة عن كل قراه على الهضبة مما جعله يواجه صعوبات خطيرة من حيث حصوله على المؤن كما لم يسمح لأي فرد من البعثة البريطانية بعبور ذلك الخط حتى ولو كان ذلك لمجرد احضار علف للدواب من القرى المجاورة. كما أنه في بعض المناسبات أطلق الاتراك النار على بعض أفراد البعثة البريطانية عند محاولتهم القيام بذلك (٤٥)، وفي ٢٠ مارس ١٩٠٢ سجل المقيم بأن بعض الجماعات المسلحة والموالية للاتراك تتدخل في عملية مسح الأرض، وتتحرش بأفراد البعثة البريطانية، وأنه دعم الحرس بنصف فرقة من المشاه البريطانيين (٤٦)، وأكثر من ذلك وجد المبعوث البريطاني ما جعله يعتقد بأن الاتراك يسعون لاثارة القبائل المحلية ضد الانجليز في ناحيتهم من خط الحدود. وكان هناك حشد كبير خلف تيبان، وكان ذلك بغرض الهجوم على معسكر البعثة البريطانية. إلا أن الشيوخ رفضوا قيادة رجالهم لتنفيذ هذه العملية إلا إذا تقدمهم الاتراك في الهجوم على المعسكر البريطاني وهكذا فشلت هذه الخطة (٤٧).

وفي ١٢ ابريل ١٩٠٢ جاءت الأنباء بهجوم مدبر من تعز على معسكر البعثة البريطانية، ومن ثم طالب الكولونيل وهب بتدعيم البعثة بقوة بريطانية إضافية وكذلك بمدفعين من مدافع الجبال، وطالب المقيم السياسي بالفعل بارسال قوة بريطانية من المشاه والمدفعية لتدعيم قوة البعثة، وفي نفس الوقت أعرب عن قلقه على سلامة افرادها. وفي ١٢ مايو من نفس السنة صدرت التعليمات للمقيم بتدعيم البعثة بأية قوات يراها ضرورية لتدعيم موقفها. وفي أول يونيو صرح المقيم السياسي بأن القوة التركية المرابطة في هضبة دثينة قد أرتفع عددها - مع استبعاد حرس البعثة التركية- إلى ثمانمائة رجل ومعهم ثمانية مدافع (٤٨).

ورغم كل تلك الظروف نجحت البعثة البريطانية في مد دائرة دراسة المنطقة في الاتجاه الغربي، وكان ذلك قبل وضع الحاميات التركية على خط الحدود الذي اقترحه الاتراك، كما نشط المبعوثون البريطانيون في جمع المعلومات الخاصة بمشكلة الحدود وسجلوا أن ممتلكات أمير دثينة والتي كان يسيطر عليها وقت وصولهم إلى الامارة تمتد إلى الغرب والشمال الغربي خلف جبل جحاف -أي انها وراء الحدود التي جاءت في البحث الذي قدمه الكولونيل وهب سنة ١٨٩١-١٨٩٢ وتضم أراضي الأمير بالفعل كل وادي تيبان وكل القرى التي تقع على الهضبة، وتضم كذلك أكمة الشوب عدا قرى الشاعري الأربعة وهي جليلة وجالاس واكمة الجحفر والعرب والتي تكوِّن منطقة تركية داخل أراضي الأميري، وبالنسبة للقرى الواقعة بين هذه المنطقة التركية وجبل جحاف فإن أمير دثينة كان يجمع الضرائب باستمرار لمدة عشرة سنوات قبل وصول البعثة البريطانية سنة ١٩٠٢، كما أن كل الأراضي التي طالب بها حتى العدوان التركي الأخير سنة ١٩٠٢ كانت تحت سيطرته الفعلية.

وهكذا تبلورت المشكلة حول خطوط الحدود:

أولاً: الخط الذي سجله المبعوثون البريطانيون كحد لامارة دثينة.

ثانياً: الخط الذي قدمه الكولونيل وهب في تقريره سنة ١٨٩٢.

ثالثاً: الخط الذي طالب به الأتراك سنة ١٩٠٢.

وكان الأمير نفسه متفقا في مطالبه مع الخط الذي سجله المبعوثون البريطانيون ويتفق هذا الخط أيضا مع الخط الذي رسمه هنتر Hunter سنة ١٨٨٠. إلا أنه لا يتفق مع الخط الذي أورده وهب في تقريره سنة ١٨٩٢. وقد قدم المقيم السياسي في عدن ميتلاند Maitland في سنة ١٩٠٢ تعليلاً لهذا الاختلاف بين الخطين البريطانيين، فقد لاحظ أن الخط الذي رسمه وهب كان خاطئا ولا يمثل الواقع.. «وأسباب ذلك ليست عسيرة الفهم فإن التعليمات التي صدرت لوهب خوّلت له حق دخول الأراضي التركية، ومن المحتمل أن مساعديه عند وصولهم إلى الحاجز التركي سادهم الاعتقاد بأن كل القرى الواقعة الى الغرب كانت أيضا تركية وهذا هو الاحتمال الأقرب إلى الصواب، هذا بالإضافة إلى أنه كان يرافق الجماعة القائمة بالمسح المساعد الوطني السياسي في عدن محمد صالح جعفر الذي طُرد منذ بضع سنوات لإساءته استغلال منصبه. وقد اعتاد هذا الرجل أن يأخذ من الرؤساء نصف معاشاتهم مع الهدايا الهندية، ومن المعتقد الآن أنه عندما رفض الأمير شايف منحه ما يطلب فانه سعى للتآمر عليه بتشويه الحقائق وحجز الرسائل ومنعه من الاتصال بالمقيم، وهناك شك أيضا في أن يكون محمد صالح جعفر على صلة بالأتراك وأنه يتعاطى منهم أموالا. وأيا كان الأمر فإن الكولونيل وهب نفسه كان أول من اعترف بأن خط الحدود الذي جاء في تقريره سنة ١٨٩٢ ليس صحيحا، كما قرر وهب بأنه أمسى مسئولا عن ذلك لأن التعليمات التي أعطيت له حينذاك كانت عن طريق الإقامة العدنية، الأمر الذي يعني في هذه الحالة مسئولية المساعد الوطني» (٤٩) وأشار المقيم في عدن أيضا إلى أن «الخط التركي أيضا بعيد عن الصواب» وقد رفضت حكومة جلالة الملكة الموافقة على أية ادعاءات في أقاليم التلاب جنوب وجنوب غرب دثينة عدا جزء من الحميدى وأنا أمل عند اتخاذ القرار النهائي أن لا يكون هناك تراجع عن الموقف الذي سبق أن اتخذه لورد دربي Derby سنة ١٨٧٤ وكذلك الموقف الذي اتخذه لورد جرانفيل سنة ١٨٨٣».

وقد طالبت الحكومة البريطانية باستمرار بعد تدخل الأتراك بالأراضي التي تحتلها القبائل التسع المعنية. ومن وجهة النظر البريطانية فقد فشل الأتراك في تقديم أية براهين تؤيد أحقيتهم في أي من أراضي الأميري عدا قرى الشاعري الأربعة والأتراك ليست لديهم خرائط للمنطقة وهم لم يقدمو أية وثائق أو أسانيد تدعم مطالبهم، وبدأ

أنهم يعتمدون على ادعاءاتهم التي رفضها البريطانيون في أحقية السلطان في حكم كل الجزيرة العربية، أما أمير دثينة فعلى النقيض من ذلك كانت لديه البراهين التي تظهر ملكيته السابقة عن طريق اسلافه للأراضي التي يحكمها، ولديه الدليل الوثائقي الذي هو عبارة عن جمع الضرائب في تلك الأراضي في السنوات السابقة لوصول البعثة البريطانية سنة ١٩٠٢.

ولم تكن المشكلة مشكلة حدود يجب تسويتها بين بريطانيا وتركيا فقط، بل أن المسألة كانت بالإضافة إلى ذلك نزاعا على أراضي دثينة لأن هضبة دثينة لها أهميتها بالنسبة للمخططات البريطانية، وقد أبرز المقيم السياسي ذلك في عام ١٩٠٢ حيث قال إن «دثينة تعتبر هامة لعدن في المستقبل كمستشفى للقوات، والمسافة إلى دثينة من عدن - تبلغ نحو تسعين ميلا. ويمكن مد خط حديدي صغير إلى مسافة كبيرة ويتكلف نفقات قليلة، وأن وضع ما بين ٢٠٠-٣٠٠ جندي في هذا الإقليم، المرتفع البارد أثناء شهور الصيف سوف يكون له أثره الكبير في رفع كفاءة الحامية وتحسين الأحوال الصحية للجنود، وان إنشاء مصحة سوف يسمح لكل الرتب بفرصة تغيير المناخ. وأنا أقول ذلك لأن هضبة دثينة سوف تكون لها قيمة كبيرة لنا عند امتلاكها وهذا الرأي بعيد عن النواحي السياسية، إلا أن هناك أسبابا على جانب كبير من الأهمية توضح أهمية تمسك حكومة جلالة الملكة بمواقعها بالنسبة لأراضي الأميري لأن الأمر سوف يؤثر على علاقاتنا مع كل القبائل الخاضعة لنفوذنا في المنطقة، ولدي من المعلومات ما يؤكد أن كل الرؤساء والشيوخ يراقبون باهتمام شديد نتيجة ما يعتبرونه صراعا بين الحكومتين البريطانية والتركية. ونحن لا نملك في عدن قوات ضخمة مثلما هو الحال على حدود الهند، والقبائل تتأثر فقط بما تراه أمامها وبمن يُشعرها بقوته، وأسس نفوذنا عليها ترتكز أساسا على المال، وثانيا على استعدادنا لحمايتها من التدخل التركي. فإذا ما فشلنا الآن في حماية أراضي الأميري، فإن النتيجة هي القضاء التام على نفوذنا أو على الثقة في كلامنا، وسوف تغير بعض القبائل ولاءها سريعا وسوف يشجع ذلك امتداد النفوذ التركي. كما أن القبائل إما أن تظهر ميلها إلى الأتراك أو تحارب بالفعل إلى جانبهم لأن معنوياتهم ستكون قد ضعفت كثيراً» واسترسل المقيم موضحا عمق السياسة البريطانية.. وهناك صعوبات عملية تواجه مسألة تحديد

الحدود، فالأمير سوف يغضب إذا ما قمنا باستقطاب جزء من أراضيه الحالية، وقد تصرف الأمير شايف بمنتهى الاعتدال على الرغم من أنه حانق الآن لوجود الأتراك في ممتلكاته فإذا ما أخبرناه أن السبب الرئيس من معاونته هو الاستيلاء على ممتلكاته في النهاية فإنه سوف يلقي بنفسه في أحضان الأتراك كليةً، وأنه إذا ما فعل ذلك فسوف يطرد البعثة البريطانية من بلاده وسوف تكون هذه نتيجة غاية في السوء. (٥٠)

وكلام المقيم السابق يوضح إلى حد كبير كيف كانت تتلاعب السياسة البريطانية بمقدرات السكان في المنطقة، فهي من ناحية تقف في وجه التدخل التركي في المنطقة بادعاء أنها إنما تدافع عن القبائل العربية، إلا أنه طبقا لتصريحات البريجادير جنرال ميتلاند المقيم السياسي في عدن بالنسبة لأهمية هضبة دثينة يتبين أن بريطانيا لم تكن تهتم بمسألة تحديد الحدود في حد ذاتها فقط، وإنما المسألة كانت اهتماماً منها بدثينة وبتحقيق الاستيلاء النهائي عليها، ولم تكن مسألة الحماية التي قدمتها بريطانيا لأمير هذه الإمارة سوى محافظة على الأرض التي سوف تحتفظ بها لنفسها في النهاية ولم يكن أمير دثينة سوى وسيلة لتحقيق الهدف النهائي الذي سعت بريطانيا إلى تحقيقه.

ولا ريب أن موقف الأتراك في اليمن كان يهم بريطانيا تماما، لأنه لا توجد حدود طبيعية بين القبائل التي رأت تركيا أنها تحت حكمها وبين عدن، وفي الواقع كانت هناك بضع قبائل تعيش على جانبي خط الحدود وتقدم خضوعاً مزدوجا (٥١)، وأصبحت الأمور في بلاد الأميري غامضة على البريطانيين، واقترحت وزارة الهند البريطانية في ٢٧ يونية ١٩٠٢ على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم البعثة البريطانية لوضع حد الحدود«بغرض تحديد حدود المحمية البريطانية شرقي الهضبة أو الوادي المرتفع بين سلسلة جبل جحاف والتلال على الجانب الأخر من الهضبة» وقد أُبلغ حاكم الهند بعد ذلك بموافقة وزارة الخارجية البريطانية على «توجيه المبعوث البريطاني لدعوة زملائه الاتراك للتقدم مع خط الحدود شرقي هضبة الأميري إلى الصحراء أو إلى حد من بقية المحمية حول عدن» كما اقترح وهب على حاكم الهند في ٢٤ يوليو ١٩٠٢

عقد اتفاقات للحماية مع العولقي العليا واليافعي العليا، إلا أن وزارة الهند قدمت اقتراحا إلى وزارة الخارجية بتأجيل النظر في مسألة معاهدات الحماية إلى أن تتمكن البعثة البريطانية من أن تلقي بعض الضوء على مواقع القبائل المعنية مع اقتراح اخر بأنه: «في غضون ذلك يمكن التمسك بموقف صلب على أساس التصريحات السابقة عن هدف حكومة جلالة الملكة في إيقاف التدخل التركي في ممتلكات القبائل التسع، وأن البعثة عند قيامها بواجباتها فإنه يمكنها أن تتمسك بأن قبائل العولقي واليافعي تضم كل القبائل التي لها هذا الاسم سواء عليا أو سفلى».

وقد سلم السيرنيكولاس أو كونور Nicholas O'Conor السفير البريطاني في الآستانة مذكرة إلى وزير الخارجية التركي طالب فيها باعتبار اليافعي إحدى القبائل التسع، كما أبلغ السفير البريطاني وزارة خارجيته بأنه قد تم الاتفاق حتى الصحراء وانه بذلك دخلت اليافعي ضمن القبائل التسع، وبدا أن حكومة الهند قد اعتبرت منذ البداية أن اليافعي بصرف النظر عن كونها عليا أم سفلى هي إحدى القبائل التسع التي احتواها إنذار لورد جرانفيل سنة ١٨٧٣ وانه بخطاب وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٢ وافقت حكومة جلالة الملكة على وجهة نظر وزارة الهند بالنسبة لتحديد حدود اليافعي العليا وأنه لا يمكن فصلها عن اليافعي السفلى، وأنها تدخل ضمن حدود القبائل التسع التي احتواها إنذار ١٨٧٣، وأن الحكومة التركية بموافقتها على تحديد الحدود في الاتجاه الشمالي الشرقي في اتجاه الصحراء قد وافقت ضمناً على وجهة النظر هذه. إلا أن المبعوثين الأتراك رفضوا الاعتراف بأن اليافعي هي إحدى القبائل التسع المعنية، وأصبح المبعوثون البريطانيون غير قادرين على اتخاذ أية خطوة لتنفيذ التعليمات المعطاة لهم، فقد اختار الكولونيل وهب المكان المسمى أكمة الشب كنقطة بداية مناسبة، إلا أنه قبل أن تتقدم البعثة البريطانية إليها، كان لابد من التأكد من سلامة المواصلات، كما أن المقيم سجل في ١٦ ديسمبر ١٩١٢ بأن الكولونيل وهب اعتبر بأنه بدون الوئام مع اليافعي فإنه يبدو مستحيلا على البعثة أن تتقدم في أراضي هذه القبيلة، ونصح بمنح سلطان اليافعي إعانة مالية. وفي ١٩ ديسمبر ١٩٠٢ اقترحت وزارة الدولة نتيجة لذلك تقديم إعانة مالية عاجلة للسماح للبعثة بدخول أراضي اليافعي، إلا أن المقيم قدم اقتراحا آخر في ٢٩ ديسمبر بوجوب

التعهد لليافعي بأن الحكومة تعتبرهم إحدى القبائل التسع، وأنه لن يسمح باحتلال تركي لبلادهم. وفي ٢٤ يناير ١٩٠٣ سجل المقيم بأن رؤساء اليافعي -مع اعتراض واحد منهم فقط- قد وافقوا على دعوة بالحضور إلى دثينة في مدى أسبوع أو عشرة أيام، وأنهم من المحتمل أن يرفضوا قبول المعونة المالية ويطالبوا بمرتبات شهرية ومعاهدة للحماية، وحث بشدة على وجوب صدور تعليمات إليه بالموافقة على شروطهم وأن يسمح له بأن يعطيهم مشاهرات، وأن يعقد معهم معاهدة للصداقة والسلام. وكان السير (نيكولاس كونر) Nicholas O'Conor قد أبرق في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢ بأنه لا يجد «مانعا- بالنسبة للعلاقات مع الاتراك- على الحماية وأن حكومة جلالة الملكة قد قررت أنه من الضروري مراضاة اليافعي، وأنه من المرغوب فيه عدم التمادي في ذلك إلا حسب الضرورة». (٥٢).

وفي ٦ يناير سنة ١٩٠٣ تعرضت البعثة البريطانية لموقف خطير، فقد تعذر اتصالها بالجنوب، ولم يمكنها التقدم إلى الشمال الشرقي لاحتلال الاتراك لجليلة وكذلك لاحتلال الفرق الوطنية لمواقع أخرى نتيجة للاتجاه العدائي الذي أتخذه الأتراك.

وفي ٩ يناير ١٩٠٣ أبرق وزير الدولة إلى حاكم الهند برقية جاء فيها: «أن السفير البريطاني في الآستانة قام مرة أخرى بالضغط على الباب العالي كي يرسل تعليمات سريعة لمبعوثة لمقابلة البعثة البريطانية فورا عند أكمة الشب، والتقدم من خط حدود اليافعي تجاه الصحراء، وفي اللحظة المناسبة فإنه سوف تصدر التعليمات إلى أوكونور السفير البريطاني في الاستانة كي يبلغ الباب العالي بأنه إذا لم ترسل التعليمات السابق طلبها وأنه إذا لم يطعها المبعوثون الأتراك فإن البعثة البريطانية سوف تقوم وحدها بوضع خط الحدود، وأن أية محاولة للتدخل في خطوط مواصلاتها سوف تواجه بكل قسوة، وأكثر من ذلك، فإنه سوف تستخدم القوة لطرد القوات التركية أو العربية من أراضي الاميري، وكذلك للقضاء على أية محاولة يقوم بها الأتراك لاعادة المواقع التي انسحبوا منها أو إقامة مواقع جديدة في أراضي الأميري المتنازع عليها، وكذلك سوف تستخدم القوة في القضاء على المؤامرات التي قد يدبرها الأتراك والعرب التابعون لهم ضد القوات البريطانية». وتساءلت البرقية عما إذا كانت القوات

البريطانية كافية لطرد الأتراك من أراضي الأميري، وقد تسلم المقيم السياسي في عدن هذه البرقية في ٩ يناير وأجاب عليها في ١١ يناير، بالنسبة لكفاية القوات الموجودة في المنطقة، فقال: «إن القوات الموجودة في دثينة غير كافية لطرد الأتراك سريعا من أراضي الأميري، كما أن القوات الموجودة في عدن ليست كافية، ولا يمكن إرسال امدادات منها إلى هناك ويلزم لتعزيز القوات وللمحافظة على المواصلات إرسال لواء كامل يضم المشاه البريطانيين وبطاريات المدفعية الجبلية البريطانية من الهند وكذلك إرسال قوة مناسبة بالإضافة إلى اللواء المطلوب إذا ما حاولت البعثة البريطانية دخول أراضي اليافعي دون موافقة القبيلة».

وفي ١٤ يناير أرسل المقيم السياسي في عدن ينبئ حاكم الهند بأن الأتراك قاموا بتدعيم موقع جليلة وحاميات قعطبة بإزادة قوة الأولى إلى ٥٠٠ رجل معهم ٦ مدافع والثانية إلى ١٤٠ رجل ومدفعين وأنه نتيجة لذلك أصبحت قواتهم قرب دثينة أقوى من القوة البريطانية، كما جذب الكولونيل وهب الانتباه إلى زيادة القوات التركية في جليلة في أراضٍ غير تابعة للأتراك واقترح لذلك زيادة الحرس المرافق للبعثة، كما أشار إلى أن الأتراك قد وضعوا في جبل مافاري وجحاف ٦٠٠ من العرب الموالين لهم، وذلك بعد انسحاب القوات التركية النظامية من تلك المواقع.

وفي ١٤ يناير ١٩٠١ تقابل السير أوكونور السفير البريطاني في الأستانة مع السلطان العثماني للتباحث في مسألة تحديد حدود عدن، حيث أبلغه السلطان بأنه قد أرسل تعليمات إلى السلطات التركية في اليمن تقضي بتسريح القوات غير النظامية وبعدم التدخل في حقوق أمير دثينة التي مارسها قبل سنة ١٩٠١ وإبلاغ المبعوثين العثمانيين بأن يعترفوا باليافعي كإحدى القبائل التسع المعنية، وبأن يأمر المبعوثين العثمانيين بالتقدم إلى أكمة الشب كي يحددوا الحد الشمالي الشرقي إلى الصحراء.

إلا أن هذه التأكيدات لم توضع موضع التنفيذ، واستمرت مسألة الحدود معلقة بين الطرفين. وفي ٢٠ يناير ١٩٠١ أرسل نائب الملك في الهند إلى وزير الدولة برقية أكد له فيها أن الأتراك يسوفون وأنهم غير جادين في تنفيذ ما وافقوا عليه(٥٣).

والواقع أن الأتراك كانوا يريدون إثارة الشعور العربي في المنطقة ضد الإنجليز، كما انهم حاولوا مماطلة منافسيهم في المنطقة حتى يتكون السند العربي اللازم لتنفيذ هذا المخطط، إلا أن الظروف في اليمن والقلاقل والثورات التي واجهت الحكم التركي هناك أدت إلا انحسار المد التركي المتغلغل في جنوب الجزيرة العربية.

موقف البريطانيين:

لا ريب أن مسألة تحديد حدود عدن قد أضافت أعباء جديدة على دار الاقامة البريطانية في عدن، وأوجبت على المقيم السياسي إرسال كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للإقامة في امارة دثينة. وأبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد التدخل التركي في المنطقة فإن ذلك سوف يؤدي بالتالي إلى زيادة حجم القوات البريطانية.

ومن وجهة النظر البريطانية، كانت هناك أسباب أخرى للاحتفاظ بالقوات البريطانية في الأراضي موضع النزاع، لأن معاهدة الحماية تتطلب بقاء تلك القوات هناك، وإن انسحاب تلك القوات من دثينة قد يؤدي إلى أن ينسحب الأمير من امارته ويلجأ إلى عدن. إلا أن المقيم السياسي الجنرال دي براث DeBrath أوضح أهمية تلافي قيام الأمير بهذا الإجراء بقوله «إن معاونة قواتنا معنويا لتدعيم سلطة الأمير سوف تنتصر مع الوقت على تمرد رجال القبائل، ولذا فإنه يجب وضع قوات بريطانية هناك لتجبر رعية الأمير على الطاعة». وأبدى المقيم السياسي مخاوفه إذا لم توافق الحكومة على هذه السياسة «فإن النفوذ التركي سوف يتبع المؤامرات التركية في بلاد اليافعي، وان القوات البريطانية إذا لم تواجه هذا التدخل التركي فإن النتيجة ستكون ترجيح كفة الجامعة الاسلامية Pan Islamitic Programme في اليمن».

كما أبدى المقيم وجهة نظره بأن العرب عندما يرون القوات البريطانية القوية والمسلحة بالأسلحة الحديثة قريبة منهم، فإنهم سوف يكونون أكثر انصياعا لدار الاقامة في عدن، «وأنه يتعين علينا اتخاذ سياسة جديدة تماما خارج قلعة عدن، وهذه السياسة

تتطلب ممثلا وقوات أكثر للمحافظة على سلطة أمير غير محبوب - من أفراد شعبه - ولمقاومة الجامعة الإسلامية ولتسوية المنازعات القبلية، وللتمسك بمكانتنا بين العرب»(٥٤).

ولا شك أن مسألة المقاومة البريطانية للجامعة الإسلامية في اليمن تدعو للتساؤل.. فمن هم دعاة هذا البرنامج وواضعوه وما هي أهدافه ووسائله؟ وفي الواقع لم نجد في الوثائق أو المراجع المختلفة إشارة إلا أن الأتراك قد الهبوا الشعور الديني الإسلامي في الجزيرة العربية ضد الإنجليز في عدن، بل لم تقم ضدهم ثورة أو حركة دينية بالمعنى المفهوم سوى ما قام به الشريف إسماعيل شريف مكة في عام ١٨٤٦ عندما إلتف حوله العرب في الجنوب واتجه بهم إلى عدن لطرد النصارى منها، كما أن الأئمة الزيديين لم يكونو في موقف يسمح لهم بوضع برنامج إسلامي ضد الإنجليز في عدن.

ورغم كل ذلك فإن تكرار ما نادى به المقيم من أنه هناك برنامجاً للجامعة الإسلامية في اليمن، وموجهاً أصلاً ضد الانجليز في عدن وأن على الإقامة البريطانية في عدن أن تواجه هذا البرنامج، ونحن لا نستبعد أن يكون الأتراك الذين احتل سلطانهم العثماني منصب الخلافة الإسلامية قد استغلوا عامل الدين لتأليب القبائل ضد الإنجليز في مناطق الجنوب، وان بعض القبائل قد انضوت تحت لوائهم متأثرة بهذا العامل القوي.

وكان النفوذ العثماني يمتد في الجزيرة العربية على مساحات أوسع من النفوذ البريطاني، إذ كانت بريطانيا تختار النقط الاستراتيجية التي يهمها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو إتساعها، وهذا الفارق المساحي الذي يعتمد على أساس تاريخي مع ما كان يصاحبه من نفوذ معنوي للخليفة العثماني في الجزيرة العربية بل في غالبية العالم الإسلامي يجعلنا نقول إن الجزيرة العربية ككل كانت تخضع أساساً للنفوذ العثماني (٥٥) المتمثل في القوات العسكرية الموجودة في أماكن متفرقة من الجزيرة، أما النفوذ البريطاني فكان يمتد فقط على نقط معينة ويعتمد بصفة عامة - مع استثناء ميناء عدن - على معاهدات الحماية الشكلية ودفع الرواتب للسلاطين والأمراء.

وعلى أية حال، فقد وافقت حكومة الهند على اقتراحات المقيم السابقة، واضافت إليها أنه لابد لضمان الهيبة البريطانية المتمثلة في المقيم السياسي في عدن الاحتفاظ بحامية في دثينة الواقعة على بعد ٩٥ ميلا منها، وذلك لأن المناخ في عدن غير صحي، وكذلك لأنه لا يمكن تدريب القوات البريطانية في عدن، وأنه من الضروري تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية لضمان وصول المؤن إلى عدن، كما كان من رأي حكومة الهند أيضا أن التحركات البريطانية تجاه المناطق الداخلية تجعل المقيمية البريطانية في عدن في موقف يسمح لها بالسيطرة على تجارة الأسلحة إلا أن مقترحات حكومة الهند هذه لم تكن تمثل الواقع لأن التقارير الإدارية تورد كلاما مخالفا بالنسبة لحالة عدن الصحية، فالتقرير الخاص بعدن عن عامي ١٩٠٤-١٩٠٥ يشير إلى أن الصحة العامة جيدة في التواهي والمعلا.

أما بالنسبة لتدريب القوات البريطانية في عدن فليست هناك شكوى من ذلك منذ تم تمهيد الطريق بين عدن والشيخ عثمان مما سهل عملية تدريب القوات.

وكذلك الحال «بالنسبة للسياسة البحرية الأميرالية والحاجة للاتصال مع الداخل، فإن المنافسة تبدو بلا معنى، فإذا كنا في حالة سلام مع تركيا فإنه لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بحامية في دثينه، وإذا كنا في حالة حرب معها فإن ألف رجل لا يكفون للحصول على المؤن المطلوبة».

«أما بالنسبة لتجارة الاسلحه فإن من الواضح أن وجود حامية في هضبة دثينة لا يسمح لها بالسيطرة على التجارة على خط الحدود الطويل مع الأتراك، وقد أثبتت التجارب بأنه لا يمكننا السيطرة على تجارة الأسلحة دون اتفاق دولي مخلص، وأنه لا يمكننا أن نؤمن لا الخليج الفارسي (العربي) ولا البحر الأحمر دون عقد مثل هذا الاتفاق المخلص».

ومن وجهة النظر البريطانية بدأ تساؤل عما «إذا كان تأكيد الحد الثابت لمحميتنا والاتفاق مع الأتراك بخصوص ذلك يتطلب نبذ السياسة الهادئة التي أُتبعت من قبل بخصوص ترك القبائل لاختيار حكامها وحل شئونها دون تدخل منا، ويقال إننا

منحناهم، ولكن من الواضح أن هذه الحماية هي لمواجهة الاتراك أو الغزو الأجنبي وليس أكثر من ذلك ونحن سوف نزيد مصاعبنا بوضع قوات لنا على مسافة مائة ميل من البحر، وداخل الحدود التركية مما يجعلنا نظهر بمظهر المهدد للمدن المقدسة ونخلق عداوة مع طليعة الحركة الإسلامية »(٥٦).

وعلى الرغم من أن المحاولات التركية للتغلغل في مناطق جنوبي الجزيرة العربية كانت السبب المباشر في عقد معاهدات الحماية مع غالبية سلطنات الجنوب، وعلى الرغم من المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بخصوص تحديد حدود منطقتي النفوذ البريطانية والتركية، فإن المؤرخ هاريس (٥٧) W.B. Harris يؤكد بأن الاحتلال العثماني لليمن كانت له أثاره الحسنة بالنسبة للمصالح البريطانية، فالإدارة اليمنية قبل مجيء الأتراك لم تكن لديها القدرة على السيطرة على القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق اليمنية ويرجع ذلك إلى ضعف الأئمة الزيديون وعدم وجود سلطة مركزية قوية في اليمن. إلا أن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك، فحيثما أمتد نفوذهم ساد الأمن وازدهرت التجارة.

وليس من شك في أن وجود سلطة مركزية قوية ومدعمة في اليمن كان له تأثيره على انتظام التبادل التجاري، إلا أن الأتراك عندما بدأوا توغلهم في مناطق الجنوب تصدى البريطانيون لهم وعقدوا معاهدات الحماية مع السلاطين في المنطقة حتى تكون لهم أسانيد قوية وكاد يحدث صدام خطير بين الانجليز والأتراك في تلك المنطقة. ولم يكن الأمر نزاعاً على أراضي أو حدود ولكن الأمر كان لضمان تأمين ميناء عدن ولإبعاد أي ظل لقوى خارجية عن هذا الميناء وتقديرا لقيمة هذه المنطقة الاستراتيجية الحاكمة.

موقف الأتراك :

لم يستمر النزاع طويلا بين البريطانيين والأتراك بالنسبة لعملية تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل منهما، ولم يكن ذلك نتيجة لنصر عسكري لاحدى الدولتين أو لنجاح دبلوماسي لأحد الفريقين، بل أن المسألة حلت على صعيد اليمن ذاته وبعيدا عن

خطوط الحدود المقترحة، فالعثمانيين الذين اتخذوا لهم من اليمن كله بل من الجزيرة العربية كلها عمقا لهم وظهيرا أثناء مواجهتهم للإنجليز في الجنوب واجهوا في اليمن نفسه ثورات عارمة مسلحة أدت إلى تأرجح موقفهم في اليمن، ما أدى بالتالي إلى انحسار المد التركي المتغلغل في امارات الجنوب. ويمكن القول إن الأحداث التي وقعت في اليمن نفسه كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المنافسة العثمانية البريطانية في جنوبي الجزيرة العربية، فمع السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر اندلعت الثورات والقلاقل ضد العثمانيين في اليمن مما أدى بالمشير عبد الله باشا إلى أن يطلب مددا من بلاده (٥٨). وقد بلغت خطورة هذه الثورات حدا لم تبلغه قط في الأعوام السابقة، ولم يكن لدى المشير سوى قوات قليلة، ولما طلب من الدولة العثمانية أن تنجده بأربعين ألف رجل لم تستطع الحكومة تحقيق مطلب المشير، ومن ناحية أخرى فقد كان لدى ثوار اليمن الكثير من الأسلحة الجديدة وأكثرها مهربة اليهم بحرا. والواقع أن تهريب هذه الأسلحة إلى ثوار اليمن يثير بعض التساؤل فالمعروف أن السواحل اليمنية «أعز من جبهة الأسد» لأن المدفعية التركية كانت تقوم بحمايتها على الدوام (٥٩).

وتبدو لأول وهلة إمكانية الصلة بين الإنجليز في عدن والأئمة الزيديون في شمال اليمن، وامكانية تدعيم الإنجليز للإمام ورجاله بالسلاح والعتاد، لاننا نجد العديد من الحركات القوية المسلحة ضد الأتراك في اليمن، وما دامت الموانئ اليمنية أعز من جبهة الأسد لأن المدفعية العثمانية ساهرة على حمايتها، فلن يكون هناك سوى طريق واحد لتدفق الأسلحة وهو الطريق البري، والحدود بين الإنجليز ومحمياتهم في الجنوب وبين العثمانيين في اليمن حدود طويلة لا يمكن السيطرة عليها، ومن هنا يبدو واضحا إمكانية تدفق الأسلحة من مناطق الجنوب أي من الإنجليز إلى الأئمة في الشمال. ونحن لم نجد في الوثائق والمراجع ما يؤكد هذه الصلة بين الإنجليز وأئمة اليمن، وإن كنا في نفس الوقت، لا نستبعد إمكانية حدوث هذا الاتصال، لأن عرامة الحركات المسلحة اليمنية ضد الأتراك وفعالية تأثيرها نتيجة للتسلح بالأسلحة الحديثة يجعل الشك في هذا الاتصال قائما خصوصا لوجود المصلحة المشتركة بين الطرفين بالنسبة للعدو المشترك بينهما، فالامام الزيدي يدفعه طموحه إلى محاولة

الاستئثار بالسلطة في اليمن، والإنجليز يريدون إبعاد خطر المنافسة التركية لهم في مناطق الجنوب، فلا بأس إذا ما اتفق الطرفان على القضاء على النفوذ العثماني في اليمن كله، وإن انشغال العثمانيين بالقضاء على الثورات في شمال اليمن سوف يجعل منافستهم وتدخلهم في شئون جنوب الجزيرة أقل تأثيرا، كما أن الأئمة إذا ما أمكنهم القضاء على السيادة التركية فإنه يمكنهم إقامة دولة مستقلة عن دولة الخلافة الإسلامية. ويجب هنا أن نوضح أن زيود اليمن لم يعترفوا لآل عثمان بالخلافة الإسلامية وانهم ظلوا يلقبون أمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون بأن الخلافة لقرشي عامة ولزيدي خاصة (٦٠).

وعلى أية حال فبعد وفاة الامام المنصور بويع ابنه يحيى بالامامة، وأعلن لقبه بالمتوكل (٦١). واتخذ قفلة عذر عاصمة له (٦٢). وقد بدأ الامام يحيى فورا توليه الامامة في تنظيم المقاومة ضد الاتراك (٦٣). وهاجم بالفعل الحامية التركية في صنعاء والتي خرجت للتصدي له، وجرت بين الفريقين بعض المناوشات إلا أن القوات التركية انسحبت إلى صنعاء (٦٤). وبعد هذه الهزيمة تمكن الامام على رأس بعض القبائل اليمنية من حصار صنعاء، وتحت وطأة الحصار انسحبت الحامية التركية - بعد الاتفاق مع الامام- إلى حراز (٦٥). وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في ٢١ ابريل عام ١٩٠٥ (٦٦). وبمجرد أن وصلت هذه الانباء إلى الحكومة العثمانية حتى بادرت بإرسال أحمد فيضي باشا (٦٧). على رأس حملة قوية لتدعيم موقف الاتراك في اليمن، وقد تمكن فيضي باشا من التقدم من الحديدة إلى صنعاء التي إنسحب منها الامام وتمكن الاتراك بالفعل من استعادة صنعاء في الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٠٥ (٦٨). وانسحب الامام إلى شهارة، وتعقبه فيضي باشا إلى هناك إلا أنه هزم هزيمة قاسية (٦٩). وارتد إلى صنعاء بعد أن فقد نصف جيشه (٧٠). وكانت معركة شهارة هذه نقطة تحول في مجرى التاريخ اليمني وسميت اليمن بعدها بمقبرة الاناضول(٧١).

وقد كلفت هذه العمليات الحربية المستمرة الدولة العثمانية الكثير من المال والرجال ولذا فضلت أن تلجأ إلى طريق المفاوضة (٧٢). مع الامام للوصول إلى الصلح، إلا أن

هذه المفاوضات تعثرت لتمسك كل من الطرفين بموقفه.

ولم تقم الدولة العثمانية بعمل إيجابي لاقرار السلام في اليمن سوى عزلها للوالي أحمد فيضي باشا سنة ١٩٠٨ وارسلت بدلا منه حسن تحسين باشا المعروف بسياسته المعتدلة ليعمل على تهدئة الموقف في اليمن (٧٣).

وقد رأى تحسين باشا أن يعترف للامام يحيى بوضع خاص في اليمن، وأن يسمح له باقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين اتباعه وفي المنطقة التي في حوزته واتفق الجانبان على أن يراعي كل منهما مصالح الأخر (٧٤).

على أن حالة الهدوء النسبي التي عمت اليمن في عهد تحسين باشا لم تكن ترجع إلى سياسته القائمة على التفاهم والاعتدال فحسب بل كانت ترجع ايضا على حالة عامة من الهدوء شملت معظم أجزاء الدولة العثمانية، وذلك بسبب قيام ثورة عام ١٩٠٨ في تركيا التي اعلنت الدستور وأبدت رغبتها في حل المشكلات المعلقة بالنسبة للعناصر المكونة للدولة.

وعندما خُلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩ ونُصّب أخوه محمد رشاد مكانه واستولت جمعية الاتحاد والترقي التركية على مقاليد الحكم توقع الامام سياسة أكثر مرونة معه (٧٥). غير أن الأمر لم يستمر طويلاً فقد تبين أن الاتحاديين يميلون إلى المركزية وإلى تتريك عناصر دولتهم (٧٦). وهكذا لم تستمر الحالة الهادئة نسبيا فترة طويلة فقد عزل حسن تحسين باشا وحل محله كامل بك متصرف تعز إلا أنه لم يبق في الولاية أكثر من ستة أشهر (٧٧)، فقد أرسل الاتحاديون محمد علي باشا في يونيو عام ١٩١٠ واليا على اليمن لتنفيذ سياستهم (٧٨). التي ترمي إلى تتريك عناصر الدولة. وقد وصل الوالي الجديد في الوقت الذي تجددت فيه الاضطرابات، وكان يؤمن بسياسة العنف والقسوة وقمع كل اضطراب والقضاء على نفوذ الامام يحيى مهما كلفه الأمر، وهكذا بدأت الثورة من جديد وحاصرت قوات الامام صنعاء مرة أخرى حصارا شديدا (٧٩. وقد استمرت المناوشات بين المحاصرين والحامية التركية ونتج عن ذلك الكثير من الخسائر في الجانبين (٨٠) وعندما وصلت الأمور إلى هذا

الحد أرسلت الحكومة العثمانية حملة بقيادة أحمد عزت باشا إلى اليمن (٨١)، وبعد أن تجمعت الحملة في الحديدة زحفت إلى صنعاء لفك حصارها، ولم يكن الطريق إليها مفتوحا بل واجهت القوات المتقدمة مقاومة عنيفة، ورغم ذلك فقد تمكن عزت باشا من دخول صنعاء وانهاء حصار القبائل لها.

وكانت الحكومة العثمانية قد منحت أحمد عزت باشا سلطات واسعة لاقرار الامور في الولاية، وقد تبين له بعد كل الصعاب التي واجهت الحكم العثماني في اليمن منذ حملة سنة ١٨٧٢ أن الحل الأمثل لمشكلة اليمن هو عقد صلح مع الامام يحيى باعتباره زعيم الحركة المسلحة المناهضة للاتراك في اليمن، وقد اجتمع عزت باشا بالامام في قرية دعان واتفقا على شروط الصلح (٨٣).

وكان من أهم أسباب موافقة الحكومة العثمانية على الصلح هو التهديد الخطير الذي واجهته دولة الخلافة بعد هجوم ايطاليا على طرابلس (٨٣) فقد بدأت ايطاليا ضرب طرابلس الغرب بالقنابل من البحر، وبدأت تنزل جنودها إلى الشاطئ بالفعل في أواخر سبتمبر سنة ١٩١١. وتبدو أهمية هذه الحرب لانها أجبرت الباب العالي على الموافقة على الصلح مع الامام، فانهزام الجيوش العثمانية في طرابلس ووقوع الأخيرة في أيدي الايطاليين أظهر خطأ السياسة التي أدت إلى سحب غالبية القوات التركية من طرابلس لمواجهة متطلبات القتال الناشب في اليمن، وكان لهذا الإجراء أثراً في إضعاف الحامية التركية في طرابلس مما سهل الأمر أمام ايطاليا (٨٤). وهكذا عُقد صلح دعان سنة ١٩١١ الذي اعترف فيه الامام بالسيادة العثمانية مقابل الاعتراف له بالاشراف على شئون القضاء والاوقاف وتعيين الحكام (٨٥). وأصبح محمود باشا أول والي مدني لليمن.

وأخذت سلطة الامام تزداد توثقا، وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ صدر فرمان عثماني أُعلن في صنعاء، نادى بسياسة الوفاق مع الامام بغرض تحقيق السلام بين المسلمين. وقد كفل هذا الفرمان بعض الأسس من بينها ان القانون المدني والجنائي في اليمن يجب أن يوضع على أسس الشريعة الاسلامية وليس على أساس القانون التركي.

وأصبح نفوذ الامام قويا في صنعاء وفي بقية الاقاليم التي اعترفت بسلطته، إلا أن هذا النفوذ كان يتضاءل كلما اتجهنا ناحية الساحل، ولم يكن معترفا به في عسير حيث قام هناك زعيم أخر هو الادريسي، وكان ينتهج سياسة معادية ضد الأتراك والامام على حد سواء.

وأثناء الحرب التركية الايطالية سنة ١٩١٢ قصف الايطاليون ساحل اليمن متخذين من مصوع قاعدة بحرية لهم وقد أثر هذا القصف على الرعايا البريطانيين، والذين كانت تتركز في أيديهم نسبة كبيرة من تجارة البحر الأحمر تأثيرا خطيرا. أما الاتراك فلم يتأثروا كثيرا بهذا القصف للساحل اليمني لانهم لم تكن لديهم دفاعات بحرية على طول هذا الساحل عدا الشيخ سعيد، هذا بالاضافة إلى أنهم سحبوا قواتهم إلى المناطق الداخلية قبل أن يقوم الايطاليون بقصف الساحل.

وقد ظاهر الايطاليون الادريسي بالمال والعتاد، وقد أثر ذلك على اليمن أكثر من قصفهم لساحله، لأن الأدريسي تمكن من الاستيلاء على جزر فارسان، وأصبح في موقف التهديد المباشر للاتراك في داخل اليمن. إلا أن الاتراك استطاعوا استعادة جزر فارسان وبدأ هناك نوع من التفاهم مع الأدريسي لانهم وافقوا على تعيينه حاكما على عسير (٨٦).

وقد سقنا هذا الموجز للاحداث في اليمن كي يمكننا أن نوضح التفاعلات التي حدثت في جنوب الجزيرة العربية ونلحظ أول ما نلحظ ذلك التعبير أو الخط الجديد للسياسة العثمانية أي الالتزام بسياسة المهادنة سواء مع الامام تلك القوة الكبرى التي فرضت نفسها على مجريات الأمور في اليمن، وكذلك أسلوب المهادنة مع الأدريسي في عسير مع أن هاتين الشخصيتين كانتا ألد أعداء الدولة العثمانية في الجزيرة العربية.

وتمشيا مع سياسة المهادنة هذه على الرغم من تمسك الدولة العثمانية سنوات عديدة بمبدأ السيادة العثمانية على كل الجزيرة العربية، فقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول مبدأ تحديد الحدود بطريقة فعلية بين اليمن وجنوب الجزيرة العربية، وفي هذا القبول اعتراف بالنفوذ البريطاني في منطقة من الجزيرة العربية وهو ما كانت

ترفضه دائما دولة الخلافة على أن الدولة العثمانية اضطرت لذلك الاعتراف لعدة أسباب: فالحروب مع ايطاليا سنة ١٩١١ ومع دول البلقان سنة ١٩١٢ والثورات والقلاقل في اليمن وبزوغ قوى جديدة هناك أدى بالدولة العثمانية إلى عدم الاعتماد على اليمن كي تكون ظهيرا لها في صراعها مع الانجليز في مناطق الجنوب، بل أصبح اليمن نفسه غير تابع تبعية تامة للسلطة العثمانية بعد الاعتراف بمكانة الامام وبسلطاته القضائية والإدارية.

وهكذا عندما أُثيرت مرة أخرى مسألة تحديد الحدود بي منطقتي النفوذ البريطانية العثمانية في جنوب الجزيرة العربية كان للأسباب السابقة اثرها في قبول الحكومة العثمانية مبدأ المفاوضة لعقد اتفاقية الحدود.

وقد اختير كل من السير ادوارد جراى وابراهيم حقي باشا لعقد هذه الاتفاقية وبعد المفاوضة بين الطرفين وافقا على تثبيت البروتوكولات التي وقعها المبعوثون العثمانيون والبريطانيون في اعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و١٩٠٥ .

كما تمسك المفاوض العثماني بأن السلطان لن يتنازل بأي وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا مربعا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد - والواقعة ضمن حدود قبيلة الصبيحى القديمة .

واتفق الطرفان بعد ذلك على ان حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من أكمة الشوب ثم تسير ناحية الشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي بانحراف ٤٥ درجة، وهذا الخط يلتقي في الربع الخالي عند خط العرض ٢٥ درجة، مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدئ من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبي لخليج عجيز فاصلا الأراضي العثمانية في سنجق نجد وارض قطر واقعاً للمادة الثانية من الاتفاقية الإنجليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسي (العربي) والمناطق المجاورة له والمؤرخ في ٢٩ يوليو سنة ١٩١١.

كما اتفق الطرفان على إنهاء التصديق على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها في لندن في فترة لا تزيد عن ثلاثة اشهر .

وقد أُرسل مشروع الاتفاق الى الاستانة في ٢٦ فبراير ١٩١٤، وتم توقيع الاتفاق بالفعل في ٩ مارس وأُرسلت نسخة من المشروع إلى وزارة الهند بتاريخ ١٦ فبراير .

وبعد توقيع الاتفاق في ٩ مارس (٨٧)، تم تبادل وثائق التصديق في لندن في ٣ يونيو سنة ١٩١٤.

ولا يعني عقد هذه الاتفاقية انه قد أقيم خط فعلي للحدود بين المنطقتين البريطانية والعثمانية في الجزيرة العربية، أو ان هذا الخط تضمنه وتحافظ عليه قوات الفريقين، ففي الواقع أن بعض القبائل كانت تعيش على جانبي خط الحدود وكان من الصعب ان تقدم ولاءها لاحد الطرفين .

ونستطيع أن نقول إنه لم تكن لهذه الاتفاقية نتائج هامة أو حاسمة، فقد وافق الإنجليز على عقدها كي يحصلوا من السلطان العثماني على اعتراف بشرعية وجودهم في قطعة من الجزيرة العربية التي طالما نادى السلطان بسيادته عليها كلها، وكذلك وافق الإنجليز على عقد هذه الاتفاقية لامكان إبعاد أي تدخل تركي ولإبطال أية ادعاءات تركية في مناطق قريبة من عدن. أما الأتراك فقد وافقوا على عقدها كما قلنا سيرا على مبدأ المهادنة مع الأعداء، وذلك نتيجة للظروف الخطيرة التي كانت تواجهها الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

وعلى أية حال فلم تكد تمضي بضعة اشهر على توقيع اتفاقية الحدود حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ (٨٨)، وقد قام حاكم عدن بإبلاغ السلطان على بن أحمد بن على سلطان لحج ان بريطانيا أصبحت في حالة حرب مع تركيا، كما اصدر حاكم عدن منشورا وعد فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها.

وقد أبدى السلطان على بن أحمد سلطان لحج امتنانه لهذا الوعد البريطاني بالمحافظة على الأراضي المقدسة، ولا ريب أن هذا الموقف من السلطان يؤكد ما ذهبنا إليه من أن سلطنة لحج أصبحت منذ ستينات القرن التاسع عشر إحدى دعامات الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية (٨٩)

وكان لانضمام تركيا الى جانب ألمانيا في الحرب انعكاسه في الجزيرة العربية فقد أرسلت الحكومة التركية قوات ضخمة من الأستانة الى الحديدة ومعها معدات وذخائر كثيرة، كما أصدرت الحكومة تعليماتها الى الوالي محمود نديم بصنعاء لحشد قوة ضخمة لاحتلال عدن ضمن خطة عسكرية دبرتها مع حلفائها الألمان للسيطرة على مضيق عدن ومداخل البحر الأحمر. وقام والي اليمن ببث عيونه في لحج وبعض سلطنات الجنوب لاستطلاع الأنباء، كما أُرسلت بعض وحدات المدفعية من صنعاء الى تعز .

وفي غضون ذلك الوقت اتصل محمود بك نديم بالإمام يحيى وطلب منه أن يسعى لاستمالة سلطان لحج الى جانب الأتراك، وكان السلطان على بن أحمد سلطان لحج قد سبق له الاتصال بالإمام يحيى بخصوص الموقف الناجم عن الحرب، وكانت وجهة نظر سلطان لحج تتلخص في أن الدولة العثمانية قد خاطرت بكيانها بسبب دخولها هذه الحرب «وان معظم أهل الإسلام يكرهون ذلك لان مصالح الإسلام والمسلمين مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها» (٩٠) ومع أن الإمام كان يعلم وجهة نظر سلطان لحج هذه فإنه لم يسعه الا أن يكتب إليه بما طلبه منه محمود بك نديم. أما سياسة الأمام نفسه فكانت التأني والتظاهر بالحياد المشوب بالعطف والميل الى الأتراك دون إظهار العداء للبريطانيين. ولا شك انه كان يقصد من هذا الموقف المتوازن انتظار الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه الحرب.

أما السلطان على بن أحمد سلطان لحج فقد فاتح بعض مشايخ اليمن التابعين للدولة العثمانية في أمر حيادهم في تلك الحرب، وعدم مظاهرتهم للأتراك ، لان نزول الأتراك للقتال في عدن سيؤدي إلى الإضرار بمصالح اليمن بسبب الحصار البحري الذي ستضربه بريطانيا على ساحل اليمن، وطلب السلطان أن يسعى مشايخ اليمن لتهدئة التحركات التركية وأن السلطان من جانبه سوف يقنع حكومة عدن بأن لا تحاصر سواحل اليمن وان تعتبر اليمن ولاية محايدة .

وفي الواقع فانه من الصعب أن نصدق أن سلطان لحج قد شدته مساعيه الحميدة فقط كي يطلب من مشايخ اليمن عدم معاونة الأتراك في حربهم ضد الإنجليز في عدن، كما

أن تعهده بإقناع حكومة عدن بعدم محاصرة سواحل اليمن يجعل من غير المقبول أن تكون هذه الإجراءات نابعة من السلطان وحده، والأقرب الى المنطق أن تكون محاولات السلطان هذه لتأليب مشايخ اليمن ضد الأتراك هي بإيعاز من السلطان في عدن .

على أن مجهودات سلطان لحج في هذا السبيل لم تجد نفعا فقد جاء وفد من مشايخ اليمن الى قرية جول مدرم في ارض الحواشب وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو ممثل له، فقابلهم الأمير محسن فضل ووجد أنهم جاءوا لاستمالة سلطان لحج لكي يشترك في الحرب ضد الإنجليز كما سلموه كتابا من والي اليمن ، يدعو فيه لذلك ويستحثه على نصرة الدين «ونرجو من دينكم وديانة كافة إخواننا أمراء لحج وجميع عائلتكم الكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف» .

كما لمح المشايخ لمبعوث السلطان بالفوائد التي سيجنيها من محالفتهم هي انهم سوف يسلمون عدن إليه بعد فتحها وطرد الإنجليز منها. والأسطول الألماني القوي سيهاجم عدن في البحر في الوقت الذي سيهاجمها فيه الأتراك.

الا انه قد فات هؤلاء المشايخ ، بل فات والي اليمن نفسه أن سلطان لحج قد اصبح السير على بن أحمد وأنه إحدى الدعامات القوية للوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، ولذلك فقد أعار السلطان ومبعوثه هذه المقترحات آذاناً صماء.

وكان الموقف خطيرا بالنسبة للإنجليز في المنطقة، فقد كان للأتراك في هذه الجبهة نحو ١٤,٠٠٠ مقاتل (٩٢) مستعدين لمهاجمة عدن وشبه جزيرة الشيخ سعيد كما انضم إليهم الآلاف من الحواشب واليوافع والصبيحة. وجزيرة الشيخ سعيد جزيرة صغيرة تابعة للساحل الجنوبي الغربي الذي يتصل ببلاد الصبيحة، ولم تقف إنجلترا مكتوفة الأيدي أمام هذا الخطر الذي يتهددها من جزيرة الشيخ سعيد بل أرسلت السفن الحربية إليها حيث تم تدمير الآبار والحصون والمستودعات(٩٣) ثم استولت عليها في النهاية . وقد أغضب هذا العدوان البريطاني على الشيخ سعيد الإمام يحيى وقدم احتجاجا بالفعل الى السلطات في عدن، وقد أجاب الكولونيل جاكوب على هذا الاحتجاج بأن الضرورة الحربية هي التي أجبرت الإنجليز على ضرب جزيرة الشيخ

سعيد وأنهم سوف ينسحبون منها قريبا.(٩٤)

ثم دمر الإنجليز قلعة تربة وغيرها من الحصون في تلك الناحية وغنموا بعض قطع المدفعية، وظنوا انهم بذلك قد أوقفوا الأتراك في زحفهم على عدن الا أن الأمر لم يستمر سوى سبعة اشهر وأعاد الأتراك احتلالهم لجزيرة الشيخ سعيد(٩٥)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تقدمت القوات التركية المرابطة في جنوب اليمن بقيادة سعيد باشا قائد حامية تعز (٩٦) وهاجمت الدكيم في أراضى لحج واستولت عليها بسهولة(٩٧)، ثم تقدمت القوات التركية الى الحوطة عاصمة لحج، ومن ثم أرسلت السلطات في عدن قوة من حامية المدينة الى الشيخ عثمان حتى يمكنها بعد ذلك التقدم الى لحج لصد الهجوم التركي (٩٨).

ثم بدأت طلائع القوات التركية في الظهور حول الحوطة واحتدم القتال، وكان جانب من قوة حامية عدن قد وصل الى الحوطة، الا أنه وصل بعد فوات الوقت، وانهزم اللحجيون (٩٩) هم ومن معهم وتمكن سعيد باشا من احتلال الحوطة في ٥ يوليو ١٩١٥، بعد أن فر السلطان منها الى عدن ومعه بعض رجاله، وما كاد يصل الى أبواب المدينة حتى أطلق البريطانيون عليه النار ظانين أنه ومن معه طلائع قوات سعيد باشا، وقد أصيب السلطان بجراح خطيرة توفى على أثرها في عدن (١٠٠)

ويعزو أمين الريحاني أسباب استيلاء الأتراك السريع على لحج الى تقاعس حامية عدن التي أُرسلت الى لحج للدفاع عنها لأن «شدة الحرارة وقلة الماء وفرار الهجانة المأجورين أخرت الجنود في الطريق وحالت دون الغاية المقصودة» كما ان بعض الجنود الهنود- المسلمين- عصوا ضباطهم لانهم كرهوا أن يحاربوا إخوانهم المسلمين، والحقيقة التي لا ريب فيها أنهم أبطأوا أو تقاعسوا عن نجدة لحج.

وعلى أية حال فقد دخل الأتراك الى لحج واستولوا على قصور السلاطين، ففر الى عدن من سلم من الأسرة الحاكمة وبعض الأهالي. وعندما خلف السلطان عبد الكريم السلطان علي كان أول عمل له هو أنه احتج احتجاجا شديدا على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة المبرمة بينها وبين أجداده فقبلت حكومة لندن الاحتجاج

وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية التي بها.

وقد أقام سلطان لحج ومعه أسرته في عدن طيلة أيام الحرب وعاشوا على ما تدفعه حكومة عدن لهم، بينما كانت ممتلكاتهم في لحج في حوزة الأتراك(١٠١).

أما الأتراك فبعد استيلائهم على الحوطة فقد زحفوا على الشيخ عثمان، واحتلوها في ٦ يوليو، ولكن النجدة التي وصلت بعد ذلك من عدن أخرجت الأتراك من الشيخ عثمان في ٢٠ يوليو، فعادوا الى لحج وتحصنوا فيها. (١٠٢)

ورغم ان انجرمس Ingrams يؤكد أن القوافل التجارية كانت تسير بحرية بين عدن والمناطق الداخلية عبر الخطوط البريطانية والتركية (١٠٣) فإن احمد فضل بن على محسن العبدلي يؤكد أن الباشا بعد استيلائه على لحج أمر بمنع دخول القوافل الى عدن، ثم عدل عن ذلك فضرب على البضائع المتجهة من لحج الى عدن ضرائب فادحة، واذن بدخولها الى عدن (١٠٤)، أي أن حرية التجارة بين لحج وعدن كانت مشروطة بدفع الضرائب الفادحة.

وبعد أن استعاد البريطانيون الشيخ عثمان انحصرت العمليات الحربية بين الطرفين في شكل مناوشات (١٠٥) ولم يحاول الأتراك مهاجمة عدن او الشيخ عثمان، وكذلك لم يحاول الإنجليز زحزحة الأتراك من معاقلهم في لحج. وقد اصدر الجنرال وليام ولن قائد الجيش البريطاني في عدن - في محاولة منه لتبرير موقف حكومته المتخاذل من محميتها في لحج - اصدر منشورا في مايو سنة ١٩١٦ جاء فيه : «أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج، ولكن الإمبراطورية البريطانية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة.. وسيأتي الوقت الذي نفكر فيه في مصير الأتراك في ارض العرب» ويجب أن نتقبل ما جاء في المنشور بالحذر، فلو كان لدى القائد البريطاني القوة الكافية لطرد الأتراك من لحج لما توانى عن القيام بذلك، إذ أن الوجود التركي في لحج يؤثر على وصول المؤن اللازمة الى عدن، كما أن سقوط أراض واقعة تحت الحماية البريطانية في أيدي الأتراك، وعدم قيام الإنجليز بتنفيذ معاهدة الحماية، ومعاونة

من قبل حمايتهم يصيب مكانة بريطانيا في الصميم ، ويقلل من هيبتها في المنطقة.

أما موقف الأتراك فكان سيئاً للغاية فقد انتشرت الأوبئة بينهم وفتكت بهم فتكا ذريعا (١٠٦)، ولهذا فهم أيضا لبعدهم عن الوطن الأم، ولقلة الإمدادات بل لانقطاعها لم يخاطروا بمهاجمة عدن الحصينة.

ولا ريب ان بُعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما كان سببا في ذلك الهدوء العجيب بينهما فعندما أمّن الإنجليز على مركزهم في عدن والشيخ عثمان تركوا لحج للأتراك ، ولما أمن الأتراك على لحج ونواحيها تركوا عدن للإنجليز وقنع كل بما ملكت يداه . (١٠٧)

وظل هذا الموقف الهادئ قائما بين الطرفين في جنوبي الجزيرة العربية الى ان عُقدت الهدنة بين الدول المتحاربة في ٣١ سبتمبر سنة ١٩١٨.

وفي صباح اليوم التالي لعقد الهدنة، كتب السلطان عبد الكريم سلطان لحج الى الميجور جنرال ستيوارت حاكم عدن، «انني في قلق عظيم منذ البارحة لعدم اشعاري بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الأعداء» . وقد أجابه الميجور جنرال ستيوارت بأن تركيا قد قبلت جميع الشروط البريطانية وأنها قد سلمت بلا قيد أو شرط، كما طمأن السلطان بأنه سوف يعود الى مزاولة سلطاته الرئاسية في لحج في وقت قريب .(١٠٨)

وقد نصت اتفاقية فرساي على انسحاب الأتراك من مناطقهم في آسيا وافريقيا(١٠٩)

وقد قام الميجور جنرال ستيوارت بإرسال نبأ عقد الهدنة رسميا الى علي سعيد باشا قائد القوات التركية في لحج (١١١)، كما ابرق أيضا الى الوالي التركي محمود نديم بصنعاء يطلب منه تطبيق اتفاقية الهدنة فيما يخصه، وتلا ذلك صدور التعليمات من الآستانة بانسحاب القوات التركية من اليمن (١١٢)

وتقدم سعيد باشا الى عدن وسلم سيفه للإنجليز (١١٣) وتجمعت القوات العثمانية

ـ في اليمن ثم انتقلت الى عدن ومكثت بها أياماً ثم نُقلت الى جزيرة مالطة فالأناضول (١١٤)، وانتهى بذلك عصر الاحتلال التركي لليمن .

وبعد انسحاب الأتراك من لحج تقدم السلطان عبد الكريم فضل الذي اقام في عدن طيلة سنوات الحرب، ومعه جماعة من العبادل وبرفقتهم الميجور جنرال ستيورات وجملة من الضباط البريطانيين ودخلوا مدينة الحوطة في احتفال كبير، والقى الميجور جنرال ستيوارت خطاباً بهذه المناسبة: قال فيه «يا صاحب السمو، اني ها هنا ارحب بكم في هذا اليوم في عاصمة مملكتكم ممثلا للدولة البريطانية ولأكون وسيلتها في إقعادكم على كرسي سلطنتكم».

كما قرأ ستيوارت رسالة تهنئة خاصة من ملك بريطانيا لسلطان لحج بهذه المناسبة.

وقد أجاب السلطان عبد الكريم بخطاب ابدى فيه عن امتنانه وشكره العميقين لمن اعانوه على العودة الى منصبه الرئاسي وقال « وإني من صميم فؤادي أقدم الشكر الجزيل لجلالة الملك جورج الخامس إمبراطور الهند على تهنئته السامية، وعلى هذه القطفات الملوكية نحونا، وأني اليوم كلي ألسن ثناء على وفاء دولة جلالته بإعادتي الى وطني وعلى حسن الجميل الذي قوبلنا به مدة إقامتنا بالحفاوة والتكريم في عدن، فهذا الصنيع العظيم يجعلني وسائر عائلة العبادل مدينين لجلالته وقيد إخلاص نحو دولته مادمنا في هذه الديار»(١١٥)

ولا ريب أن هاتين الكلمتين المتبادلين بين الجنرال والسلطان توضحان الى حد كبير مستقبل العلاقات بين بريطانيا وسلطنة لحج.

وبعد انحسار المد التركي عن المنطقة ونتيجة لموالاة سلطان لحج التامة للإنجليز انفرد هؤلاء بالسيطرة على مقدرات منطقة جنوب الجزيرة العربية، وابتعد أخر ظل لقوى أجنبية عداهم في المنطقة، فبعد منافسة دولية بين إنجلترا وفرنسا ومصر وتركيا، أمكن لإنكلترا في النهاية ان تدعم نفوذها وتؤكده في المنطقة تأمينا وحماية لعدن، وتقديرا لتلك المنطقة الاستراتيجية الحاكمة.

وفي عصر الإمامة الزيدية - بعد انسحاب الأتراك - ثارت بعض المشكلات بين الإمامة

في الشمال والإنجليز في الجنوب، باعتبار ان خطوط الحدود ليست واضحة تماما.

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن، وفي عام ١٩٦٣ اندلعت الثورة ضد قوات الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن وسارت الامور الى ان استقل اليمن الجنوبي في سنة ١٩٦٧.

ومنذ قيام دولتي اليمن، وانسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، بدأت بعض المشكلات بين اليمنيين، بل اندلعت بعض المعارك بين الجمهورية العربية اليمنية - صنعاء وجمهورية اليمن الديمقراطية- عدن - والمشكلة الرئيسية هي ان حدود الدولتين هي نفس الحدود التي حددها الإنجليز والأتراك سنة ١٩١٤، والمشكلة الكبرى أيضا هي انه لا حدود بين الدولتين.

وبالنسبة للكتابة عن هذا الموضوع الشائك، نجد ان الكتّاب في اليمن الشمالي كانوا يطالبون بضم اليمن الجنوبي، ويسوقون الأدلة على صدق كلماتهم، بينما كان يقدم الكتّاب في جنوب اليمن كتاباتهم التي تتعارض مع كتابة الشماليين، أي ان تعارض الكتابات يؤدي الى نوع من التعمية على الباحثين ، ويزيد من حجم المشكلة اختلاف النظم السياسية في الدولتين ، فاليمن الجنوبي اعتنق وطبق المبادئ الاشتراكية، وتحالف وعمق من علاقاته مع القوى الاشتراكية العالمية، بينما نجد أن اليمن الشمالي تحالف مع القوى المحافظة في المنطقة، وكما ذكرنا انعكس هذا في الكتابات التاريخية. وعلى اية حال، فقد انضمت دولتا اليمن مؤخرا وشكلت دولة واحدة، مما قضى على صعوبات الكتابة عن تاريخ اليمن حاليا.

٢- مشكلات الحدود المغربية الجزائرية:

هذه المشكلات تعد مثالاً آخر على انعكاس المواقف المتباينة للدول العربية على كتابات المؤرخين.. فقد احتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠، وفي عام ١٨٣٢ ظهر على المسرح الأمير عبد القادر الجزائري الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة

الجزائرية، التي إمتدت خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٣٢ حتى تسليمه نفسه للفرنسيين سنة ١٨٤٧.

ولن نخوض في معارك عبد القادر ضد القوات الفرنسية. فهذا موضوع آخر، ولكن يمكن القول إن عبد القادر اتبع في خططه الحربية في المعارك التي دارت في أواخر عام ١٨٣٣ أسلوب المفاجأة، وعدم مواجهة الفرنسيين في الميادين المكشوفة، وهو ما يعرف الأن بحرب العصابات ولم يستطع الفرنسيون مواجهة هذا الأسلوب في الحرب، مما اضطر المقيم العام الفرنسي الى ان يعقد مع الأمير هدنة في ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤ اعترف فيها بسيادة الأمير على كل الجزائر في مقابل موافقة الأمير بالسلطة الفرنسة على مدن الجزائر ومستغانم ووهران وارزيو (١١٦)

ومع مجيء الجنرال بيجو الى الجزائر، بدأت الأمور في التغير، ذلك أن بيجو كان يعتقد ان نظم الحرب الأوروبية لا تفيد في أفريقيا، فاستبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطوابير الخفيفة السريعة الحركة، والتي تحمل أسلحة صغيرة، وهكذا سقطت جميع المراكز والمدن التي كانت في حوزة الأمير (١١٧) ولكن ما هو موقف المغرب (مراكش) من مقاومة الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر؟

في الواقع أن المغرب كان مهتما بما يحدث على حدوده الشرقية منذ سقوط الجزائر سنة ١٨٣٠ والواقع أن راية الإسلام كانت تظلل العلاقة بين السلطان المغربي والأمير الجزائري، وخاصة عندما اشتد الأمير في قتال الفرنسيين .. ولما اتصل بالسلطان المولى عبد الرحمن رحمه الله ورأى ما عليه الحاج عبد القادر من جهاد عدو الدين وحماية بيعة المسلمين، أعجبه حاله وحسنت منزلته عنده لانه رأى انه قد قام بنصرة الاسلام على حين لا ناصر له، فصار السلطان رحمه الله يمده بالخيل، والسلاح المرة بعد المرة على يد الأمين الحاد الطالب بن جلون وغيره، وطالت الحرب بينه وبين الفرنسيين (١١٨)

وقد أدت المعاونات المغربية للجزائر في مقاومتها للاحتلال الى قيام الفرنسيين بالتحرش بالقوات المغربية عند الحدود بين الطرفين، وهاجمت القوات الفرنسية

مدينة وجدة المغربية، وعندما احتج السلطان عبد الرحمن على هذا العدوان الفرنسي على الأراضي المغربية ، أجابته الحكومة الفرنسية بأن العلاقات بينها وبين المغرب قد تدهورت منذ إمداد السلطان للأمير عبد القادر بالخيل والسلاح والمال، هذا بالإضافة الى محاربة قبائل بني يزناسن المغربية الى جانب قوات الأمير ضد الفرنسيين (١١٩)

وازداد تأزم الموقف عندما أنشأت فرنسا بعض الحصون في منطقة الحدود مع المغرب وأقامت حصنا في للامغنية وعلى التراب المغربي نفسه في يناير ١٨٤٤ (١٢٠).

اما السلطان المغربي، فانه أعد قواته لمواجهة هذا العدوان الفرنسي على أراضيه وجعل ابن عمه المأمون بن الشريف قائداً لهذه القوات، ووجهها ناحية وجدة، وهكذا بدأت المناوشات بين المغاربة والفرنسيين، وأرسلت فرنسا الى السلطان تطلب إبعاد عبد القادر عن أراضيه. ورغم تطور الأمر الى ما يشبه الإنذار الفرنسي للمغرب، فان السلطان أبى الخضوع للمطالب الفرنسية. وأدى استمرار نزاع الحدود بين الفرنسيين والمغاربة الى تقدم القوات الفرنسية الى مدينة وجدة المغربية، مما حدا بالسلطان عبد الرحمن بن هشام الى إعلان الاستنفار العام لخوض الحرب ضد الفرنسيين، واتحدت جيوشه مع بقايا جيش عبد القادر (١٢١)

والواقع أن الفارق في التسليح كان كبيراً بين القوتين واعتمد الفرنسيون على المدفعية الثقيلة في حسم الموقف لصالحهم، فكانت هزيمة ايسلى هزيمة ثقيلة حقا (١٢٢)، بل تعد هذه الهزيمة من اعظم النكبات التي حلت بالمغرب، وذهبت بهيبته في سبيل الدفاع عن الشعب الجزائري، وقد وقعت هذه المعركة المشئومة يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس سنة ١٨٤٤ (١٢٣) وإثر هذه الهزيمة وقّعت بين المغرب وفرنسا معاهدة صلح في طنجة في ١٠ سبتمبر ١٨٤٤، والتي تعهد فيها المغرب بسحب قواته من الحدود الشرقية، كما أسفرت هذه الأحداث عن تدهور الوضع الداخلي في المغرب وتعدد الأزمات به (١٢٤)، وهكذا كانت المصيبة كبيرة، وكانت تضحيات المغرب جسيمة، فقد نكب المغرب، وإنعكست آثار هزيمته على المقاومة الجزائرية وبطلها عبد القادر (١٢٥).

وكانت معاهدة طنجة هي البداية بالنسبة لوضع العلاقات الفرنسية المغربية على

أسس جديدة، إذ تم عقد معاهدة للامغنية بعد ذلك في عام ١٨٤٥ والتي أعطت لفرنسا حقوقا جديدة، فقد تم وضع خط جديد للحدود بين المغرب والجزائر، بل أن بعض القبائل تم تقسيمها الى قسمين: قسم تابع للجزائر الفرنسية وقسم تابع للمغرب (١٢٦) ومن غريب ما ورد في البند الخامس من تلك المعاهدة أن فرنسا اعترفت بمغربية تلك القبائل كقبيلة عطية وقبيلة بني منقوش التجانة، ولكنها أصرت على أن تكون الأرض التي يسكنون بها من حساب الجزائر الفرنسية أما الحكومة المغربية فلم تعترف بشيء من ذلك .

ولازالت المشكلات قائمة حتى وقتنا هذا بالنسبة للتحديد الفعلي المستند الى الثوابت التاريخية لخط الحدود بين الجزائر والمغرب، ولازالت الكتابات التاريخية مختلفة اختلافا جذريا بين مؤرخي الدولتين.

ومن النتائج الخطيرة التي خلفتها معاهدة ١٨٤٥ مسألة الواحات الواقعة في الجنوب الشرقي المغربي: (فجيج وتوات وتدكلت وغوراره) إذ انه أثناء عقد هذه المعاهدة. كان الفرنسيون يجهلون الجنوب.. وكان رأي المقيم العام الفرنسي في الجزائر آنذاك في المناطق الجنوبية الصحراوية أنها «تشبه بحرا مشتركا بين الدولتين – الجزائر والمغرب» إن اهتمامنا حتى الآن لن يتجاوز التل، حيث لدينا الكثير لنعمله ، ونحن لا نتصور أننا سنتقدم يوما نحو مناطق نعتبرها غير مسكونة ولا قابلة للسكن ومجهولة، ونائية جداً، إننا نفكر كأسلافنا الأتراك في أن نقصر احتلالنا على التل، إن الأحداث لن تدفعنا لعبور النجود العليا التي تشكل بالنسبة لنا عقبة الصحراء(١٢٨)

ولكن الضباط الفرنسيين منذ أن توطد الاحتلال الفرنسي في الجزائر بدأوا يجذبون اهتمام الحكومة الى ضرورة وضع سياسة صحراوية ولكن لم يبدأ العمل بهذه السياسة الا بعد انتهاء الحرب الفرنسية البروسية سنة ١٨٧٠ (١٢٩) فابتداءً من هذه السنة عرفت السياسة الفرنسية تجاه المغرب منعطفاً جديداً ، إذ ستشرع فرنسا في تطبيق حق المطاردة على طول الحدود المغربية الجزائرية بعدما استرجع الفرنسيون نفسهم الاستعماري مع نهاية الحرب الألمانية الفرنسية(١٣٠)

فكانت أول بعثة عسكرية وُجهت الى منطقة أعالي غير، بل بالتحديد الى قصور عين الشعير وهي التي قادها الجنرال فاميغان الذي لم تمكث بعثته فترة طويلة داخل التخوم المغربية طبقا للتعليمات المعطاه لقائدها، وذلك لما كانت تخشاه فرنسا من إثارة البلاط المغربي والحكومة الإنجليزية التي لم تكن تسمح لفرنسا باجتياز حدود الجزائر، ونظرا لما الحقته قبائل عين الشعير المستقرة منها والمتنقلة من هزائم في صفوف البعثة الفرنسية .

وفي عام ١٨٧٦ توجه السلطان المغربي الحسن الاول الى وجدة وجرت أثناء ذلك مباحثات بين رئيس الوزراء وبين لجنة عسكرية فرنسية، وطالب رئيس وزراء المغرب بوضع حد لسوء التفاهم الناجم عن معاهدة للامغنية، وذلك بتخطيط حدود واضحة بين المغرب والجزائر، وقد كتب أحد الضباط الفرنسيين الحاضرين «.. كان الاقتراح منطقياً تماماً، ولم يكن هناك ما يرد به على حجة رئيس الوزراء» أما شارل اندريه جوليان فيقول إنه كان هناك مبدأ أساسي للسياسة الاستعمارية وهو عدم تحديد الحدود (١٢١)

ورغم معارضة بعض الدول الأوروبية لسياسة فرنسا التوسعية في أراضي المغرب، فإنها انطلاقا من الجزائر احتلت سنة ١٨٨١ منطقة عين الصفراء وجنان بورزق والقلية (١٢٢)، وفي سنة ١٨٩٠ حولت فرنسا أنظارها نحو منطقة توات مستفيدة من اتفاقها مع بريطانيا سنة ١٨٩٠ الذي أطلق يدها في الصحراء جنوب الجزائر. وقد رغبت فرنسا في ضم الصحراء حتى يمكنها إحداث اتصال بين الجزائر ومستعمراتها في غرب أفريقيا ، وكانت منطقة توات تشكل حلقة هامة في هذا الاتصال وهكذا بدأت الترتيبات للإعداد لمشروع حملة فرنسية على منطقة توات. كما أعلن ريبو وزير خارجية فرنسا سنة ١٨٩١ أنه يعتبر مسألة توات مسألة جزائرية « وان فرنسا لن تتسامح مع أي تدخل أجنبي فيها وقد رفض الحسن الأول سلطان المغرب هذا التصريح من جانب وزير الخارجية الفرنسية، واستدعى السفير الفرنسي وقدم له أسانيد المغرب وحججه التي تثبت أن إقليم توات إقليم مغربي. وقد اعترف السفير الفرنسي بوجهة نظر المغرب ولكنه طلب من الحكومة المغربية التنازل عن هذا الإقليم لفرنسا» (١٣٣).

ونتيجة لوضوح الأطماع الفرنسية في الجنوب الشرقي، قام السلطان المغربي الحسن الاول بزيارة منطقة تافيلات في الجنوب الشرقي المغربي سنة ١٨٩٣ على رأس جيش كبير، وكان الأمر عبارة عن مظاهرة بالقوات المغربية، بل أن بعض الفرق العسكرية المغربية رابطت على الحدود بين المغرب والجزائر (١٣٤). وجاء وفد من سكان اقليم توات الى السلطان المغربي في تافيلات الملاصقة لها يطلبون من السلطان حمايتهم في مواجهة الأطماع الفرنسية. (١٣٥)

وقد طلب السلطان من النائب السلطاني للخارجية والمقيم في طنجة بأن يكتب الى قناصل ألمانيا وإنجلترا وأسبانيا وإيطاليا موضحا مرامي وأهداف فرنسا في توات وأنها من ممتلكات الدولة المغربية. وعلى أية حال، أنشغلت فرنسا حتى أواخر القرن التاسع عشر بمشروعات أخرى مما أدى الى تأجيل مسألة توات بعض الوقت (١٣٦).

وفي عام ١٨٩٧ ومع كثرة العمليات الفرنسية في الصحراء جاءت الشكايات من سكان منطقة تدكلت الى السلطان المغربي ولكن القيادة العليا الفرنسية بالجزائر كانت قد أرسلت أوامرها بتقدم حملة في أواخر عام ١٨٩٨ الى ضواحي مركز عين صالح (١٣٧) واستعد المغاربة للمواجهة في هذا المركز وكانت النتيجة سقوط مائة قتيل مغربي وسبعمائة جريح وبدأت المراكز المغربية في السقوط في أيدي الفرنسيين ويمكن أن نعتبر أن هذه العمليات العسكرية هي بداية الاحتلال الفعلي لواحات الجنوب الشرقي.

لقد كانت عين صالح هي الانطلاقة، ومن هذه النقطة بترت فرنسا مناطق شاسعة من الصحراء الغربية وتتبلور وجهة النظر الفرنسية في خطاب وجهه القائد الفرنسي في عين صالح الى السكان في الثامن عشر من يناير سنة ١٩٠٠ «هذه هي إرادة فرنسا سيدة البلاد من البحر المتوسط الى تمباكتو.. توقفوا عن توجيه أنظاركم نحو الغرب (سلطان المغرب) لا داعي لانتظار أي معاهدة منه. إن الخسائر الفادحة التي أصبتم بها في مدة ثانيتين لابد أنها برهنت لكم انه رغم شجاعتكم فإن أسلحتكم المصوبة نحونا لم تكن لها أية فعالية. ونحن على العكس نحمل إليكم النظام والحضارة والرخاء الناجم عن تأمين التجارة»١٣٨)

واستمرت العمليات الفرنسية في مناطق مختلفة كقصر الأكحل «الأسمر» الذي سقط فيه ٤٨ قتيلا.

أما في «تدكلت» فقط سقط بين ٥٠٠ قتيل و ٥٠٠٠ جريح ويقول فيلو في كتابه (غزوة الصحراء) «إن المدفعية قد أنهت عملها التدميري مخلفة الخسائر بالمئات بعضهم مقبور وبعضهم مبتور - ومن كل حدب وصوب كان يعلوا الصراخ من شدة الرعب انه مشهد محزن للغاية».

ولم تتوقف العمليات عند هذا الحد فقد ضم الفرنسيون واحتي تيت واقبلى. وانتهت العمليات في النهاية بإقامة ثكنات عسكرية في عين صالح وفي تيت التي أبيد سكانها واصبحت منطقة تدكلت خاضعة للسلطة الفرنسية (١٣٩).

وكان احتلال جوراره عملية لازمة لفرنسا لكي تكمل خطتها لضم كل الصحراء وهكذا تقدمت حملة فرنسية بقيادة الكولونيل مينستريل Minestrel في ١٣ مايو ١٩٠٠ وعند اقتراب القوات الفرنسية من جوراره لجأ السكان الى قصر فتير على بعد ٩ كم من جوراره (١٤٠). وبدأ الهجوم في ١٣ مايو ١٩٠٠ وسقطت جوراره في يد فرنسا (١٤١).

وكان من نتائج سقوط تدكلت وجوراره أهمية للاستيلاء على توات مرة أخرى ومن ثم تقدم الفيلق التاسع عشر بقيادة منيستريل الى توات - ولم يسقط هذا الإقليم بسرعة لان وزير الحربية الفرنسي أرجأ العمليات مؤقتاً لإنتشار الحميات بين القوات الفرنسية (١٤٢).

وعلق وزير الحربية الفرنسي على ذلك بقوله «في رأيي سيسقط إقليم توات في أيدينا وحده بعد محاصرته من الشمال والجنوب والغرب. ومع منتصف عام ١٩٠٠ بدأ التخطيط للغزو وتقدمت القوات الفرنسية من تيمون في اتجاه ادرار وكان قائد المنطقة المغربي في زيارة للسلطان في مراكش ودافع السكان عن بلادهم قدر استطاعتهم وبالتالي سقطت توات في أيدي الفرنسيين ثم زحفت القوات الفرنسية الى «زوزفانه» لعزل تافيلات».

ويقول مرتان في كتابه المغرب في اربعة قرون «انتهت العمليات وعبرّت كل المقاطعات

عن خضوعها وقُسمت المنطقة الى ثلاث مقاطعات مستقلة عن بعضها ومفصولة عن الحكم العام للجزائر وهي مقاطعة جوراره ومركزها الرئيسي تيمون وتدكلت ومركزها الرئيسي تحت قيادة عامة لحاكم عسكري مقر إقامته في ادرار وهكذا وقعت المنطقة تحت السلطة الفرنسية»(١٤٣).

وقد أدى احتلال الواحات المغربية الشرقية الى نقمة المغرب والى هجمات القبائل على قوات الاحتلال الفرنسي في تلك الواحات وأدى هذا الى تحذير فرنسي للنائب السلطاني في الخارجية في طنجة في ١٨ مارس ١٩٠١ كما أدى اغتيال الفرنسي بوزي Puze على الحدود وهو ممثل القائد العام الفرنسي الى مطالبة فرنسا بتعويض ضخم ولإرسال بارجتين فرنسيتين للضغط على المغرب(١٤٤)

وهنا أرسل السلطان عبد العزيز (١٨٩٠ إلى ١٩١٨) سفارتين الأولى الى لندن وبرلين والثانية الى باريس كي تعرض هاتان البعثتان مشكلة الواحات المغربية.

فلما لم تجد السفارة الاولى (لندن برلين) آذاناً صاغية عقدت اتفاقا اقتصاديا مع كل دولة (١٤٥) أما البعثة المغربية الثانية (باريس) فقد عقدت بروتوكولاً ١٩٠١ نادى بتطبيق مبادئ اتفاقية ١٨٤٥ «للامغنية»الخاصة بالحدود (١٤٦)

يقول فوجاس Fugas في كتابه (الحدود الجزائرية المغربية)« وهذا اعتراف من صاحب الجلالة المغربي بحقوقنا على توات»(١٤٧) والواقع ان هذا البروتوكول كان صعب التطبيق فالقبائل رُحّل ولا يمكن ان يستقروا في مكان أو منطقة بعينها وبالتالي كانوا ينتقلون بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ولخص رئيس وزراء فرنسا ديلكاسيه Delcassee نتيجة هذا العمل الدبلوماسي:

«أن فرنسا قد حصلت على هذه النتيجة دون ان تعطي في المقابل أي تنازل عن وادي زوزفانه ووادي الصاورة حيث يمر الخط الحديدي - ولقد سويت لصالحنا وضعية أولاد جرير وذوى منيع التي لم تكن محددة حتى الآن، وأن تُنشئ الجزائر كذلك معبرا كانت منذ زمن طويل محتاجة إليه- وقد تخلينا عن الطريق الدبلوماسي في تسوية المشاكل التي تحدث بين القبائل بإحالة المشكلات الى اثنين من الممثلين عن كل حكومة»(١٤٨).

ويعلق الكاتب محمد المعزوزي في كتابه الجزائر ومراحل اقتطاع الحدود المغربية. (أن ملخص اتفاق سنة ١٩٠٢ بل أن هذه الاتفاقيات بجملتها تعد انتصاراً للسياسة الفرنسية فقد وظفت ما حصلت عليه فرنسا كما فتحت مجالات جديدة للتوسع الفرنسي). واعتباراً من ١٩١٢ ، جدت أمور على المغرب فقد وقع المغرب تحت حماية أجنبية إسبانية في الشمال وفرنسية في الوسط والجنوب واصبحت طنجة مدينة دولية.

والواقع أن استيلاء فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ قادها الى احتلال تونس سنة ١٨٨١ ثم إعلان الحماية الفرنسية على المغرب سنة ١٩١٢.

وكانت اخر معاقل المقاومة المغربية بالنسبة للحدود الشرقية هي منطقة تندوف وهي لم تنفصل عن مقاطعة تزنيت المغربية الا في سنة ١٩٤٩ - وكان الهدف الأساسي للاستعمار الفرنسي هو توصيل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ضمن ما يسمى بالأرض الفرنسية .

ولا ننسى في هذا المضمار المخطط الفرنسي القديم الذي كان يقضي بإنشاء خط حديدي يصل الأرض الفرنسية في الجزائر بالمستعمرات الفرنسية بأفريقيا حتى أن الجنرال كالمل صرح بأن الخط الحديد إذا اقتضت الظروف فإنه يمكن ان يخترق منطقة وادي الذهب في الصحراء الأسبانية.

والموقف الناجم الآن في الصحراء الغربية - الأسبانية - هو أيضا نتيجة من نتائج الفترة الاستعمارية ومشكلة قائمة في المغرب العربي كله منذ المسيرة الخضراء في سنة ١٩٧٦ وحتى الآن . فقد انحازت الجزائر الى جبهة البوليساريو الصحراوية ضد المغرب وانعكس هذا الموقف على كتابات المؤرخين المغاربة والجزائريين والتوصل للحقائق بهذا الشكل يعد أمراً مستحيلاً.

ثانيا: توظيف التاريخ في خدمة السياسة في العالم العربي:

في العالم العربي كثيرا ما نجد محاولات حكومية لتوظيف التاريخ في خدمة السياسة. أي تحاول الحكومات ان تعثر على أسانيد تاريخية لتنفيذ وجهات نظر معينة. ففي مصر مثلا في اعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، شجعت الحكومة مهاجمة العصر الملكي في مصر، وبالتالي تم توظيف التاريخ في خدمة السياسة، وامتلأت الكتب الرسمية بالكثير من الاخطاء التاريخية، رغم أن التاريخ في الاساس هو محاولة للتوصل الى الحقائق.

وفي سنة ١٩٧١ تم تشكيل لجنة في مصر لكتابة تاريخ ٢٣ يوليو، وضمت هذه اللجنة نخبة كبيرة من اساتذة الجامعات بينهم استاذ واحد متخصص في تاريخ مصر الحديث أما باقي الاساتذة فإنهم كانوا من التخصصين في الجغرافيا والتاريخ القديم الوسيط، والواقع لم يفهم المغزى من تشكيل هذه اللجنة، هل هو محاولة تجميع الوثائق التاريخية لمصر المعاصرة؟ أم أنها شكلت لإخفاء بعض المعلومات عن المؤرخين، والحقيقة ظل الأمر لغزاً حتى أُلغيت هذه اللجنة بقرار آخر كما شكلت بقرار أيضا. ولا نجد اية نتائج ملموسة لأعمال هذه اللجنة.

وفي المغرب الشقيق نجد أن هناك منصبا حكوميا هو منصب مؤرخ المملكة.. والتاريخ عملية وجدانية عاطفية، وهو أيضا عملية علمية طالما أن المؤرخ هو دائما يبحث عن الحقائق.

كما أن العالم العربي مُطالب أيضا بكشف المحاولات الإسرائيلية المستميتة لتوظيف التاريخ في خدمة الدولة العبرية. فاسرائيل تحاول دائماً ان ترسخ في الأذهان فكرة الاستمرارية، أي أن تاريخ اسرائيل مستمر منذ التاريخ القديم، وأنه ممتد لعدة آلاف من السنين، رغم ما في هذا التفكير من مغالطات جسيمة وكذب واضح، ففلسطين العربية حقيقة واقعة، ولكن المؤرخين الاسرائيليين يؤكدون استمرارية الدولة الاسرائيلية، ويعلمون أبناءهم في المدارس اليهودية هذه المعلومات الخاطئة ومن المهم أن نشير إلى بعض كلمات مؤسس الحركة الصهيونية في هذا الصدد حتى نبرز كذب هذا الادعاء الاسرائيلي، ونعتمد في ذلك على مذكرات تيودور هرتزل الكاتب النمسوي

اليهودي ومؤسس الحركة الصهيونية وصاحب كتاب دولة اليهود الذي نشر سنة ١٨٩٥، والذي ارتكز عليه مؤسسو اسرائيل الاوائل في اقامتهم لدولة اسرائيل. فالواقع أن هرتزل لم يتمسك بفلسطين كوطن قومي لليهود في أواخر القرن التاسع عشر، بل وافق على أن يكون هذا الوطن في الارجنتين أو أوغندا. وفي مجال تقييم فلسطين كأرض للدولة اليهودية، أوضح هرتزل في يومياته (مذكراته) في ٩ يونيو ١٨٩٥ «أن هناك بعض الأمور ليست في صالح فلسطين، مثل قربها من روسيا وأوروبا ، وضيق مجال التوسع فيها، وطقسها الذي لم نعد معتادين عليه»(١٤٩) ٠

ويبدو أن البعد الجغرافي عن أوروبا كان يهم هرتزل كثيرا، فقد أوضح في مذكراته في ١١ يونيو ١٨٩٥ «.. إذا ذهبنا الى امريكا الجنوبية التي لها حسناتها بسبب بعدها عن أوروبا العسكرية المريضة، فسوف تكون أولى معاهدتنا مع الجمهوريات في أمريكا الجنوبية»١٥٠)

لذلك عندما حدد هرتزل أرض الميعاد في ١٤ يونيو ١٨٩٥ لم يذكر فلسطين فقط ، بل أوضح أنه عندما تتألف الجمعية اليهودية فانه سيدعو الى مؤتمر يشمل عددا من الجغرافيين اليهود الذين سيوضحون مزايا ارض الميعاد «.. لانه بمساعدة هؤلاء العلماء المخلصين لنا بحكم يهوديتهم يتم تحديد المكان الذي سنهاجر اليه، لأني سأخبركم الآن بكل شيء عن أرض الميعاد إلا عن مكانها، لأننا يجب ان نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيولوجية والطقس وغيرها من العوامل الطبيعية التي توصلت اليها أحدث البحوث»(١٥١)

ومما يؤكد أن هرتزل لم يكن قد حدد مكانا بعينه لاقامة الدولة اليهودية قوله «ومتى حددنا القارة والبلد، فسوف نبدأ بالخطوات الدبلوماسية.. لقد فكرت اولا في فلسطين، وهذه فكرة تجتذب العامة من الناس، ولكن معظم اليهود لم يظلوا بعد شرقيين، وقد تعودوا على مناطق مختلفة كل الاختلاف»(١٥٢)

إلا أن ضعف الدولة العثمانية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وطمع الدول الأوروبية المختلفة في أراضيها أسهم في ان يصرف هرتزل نظرة عن امريكا الجنوبية ويتجه الى

أرض فلسطين.

ونحن لن نحاول دراسة الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية، ولكن نشير الى ضرورة أن يتصدى المؤرخون العرب في كتاباتهم التاريخية للمزاعم الاسرائيلية، وذلك استنادا الى الوثائق الرسمية والتي تؤكد عروبة فلسطين وزيف الكتابات الاسرائيلية، مع التأكيد على أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية استولت على قطعة من الأرض العربية ، وهي كأي استعمار آخر شيئ مؤقت ومقضي عليه بالزوال. أما توظيف الاسرائيليين للتاريخ في خدمة السياسة ، ومحاولة استنادهم الى الاساطير والخزعبلات الاسرائيلية في تفسير التاريخ فهوعمل زائف ومرفوض، ويرد عليه بأن جمع شراذم اليهود من أصقاع العالم المختلفة، وزرعهم في فلسطين، مع طرد الشعب الفلسطيني من أرض الآباء والاجداد في أكبر عملية قمع في التاريخ، ثم الاستعانة بتوظيف التاريخ في خدمة السياسة، وشحن الافكار باستمرارية الدولة العبرية لهي عملية تدليس وكذب وبعيدة كل البعد عن الكتابات التاريخية الدقيقة والمعتمدة على الوثائق والمخطوطات الاصلية السليمة والثابتة . (١٥٣)

كما أن الدولة العثمانية عندما غيرت من استراتيجيتها القاضية بالتوسع غربا في قلب العالم المسيحي الاوروبي، بالتوسع شرقا في قلب العالم العربي مع بدايات القرن السادس عشر انما حيرت المؤرخين تماما، فهل كان هذا التغير في الاستراتيجية هو للتوسع فقط؟ هل لاقامة دار الإسلام وتعني اقامة دولة إسلامية كبرى كما يشيد بذلك المؤرخون المسلمون في ذلك الوقت، أم كان هذا التحول في الاستراتيجية لمواجهة الغزوة الصليبية البرتغالية على بعض موانئ البحر الاحمر؟ حتى أن بابا الكنيسية الكاثوليكية طلب من ملك البرتغال القضاء على طاعون الاسلام في الشرق أي أن البابا شبه الدين الحنيف بالطاعون، إنها غزوة صليبية بكل معاني الكلمة، فقد احرق البرتغاليون ميناء عدن، واحرقوا سفن البحارة العرب وأهانوا ركابها واحتلوا مراكز في الخليج العربي ويؤكد قولنا هذا قول أحد الكتاب ان اليمنيين انما قبلوا بالتبعية للترك حتى يدرأ عنهم هؤلاء ذلك الغزو البرتغالي المسيحي. فلما ابتعد الخطر المسيحي، أي عندما وجه البرتغاليون جهودهم نحو جنوب شرق آسيا، وانسحبوا من

المياه العربية، ثار اليمنيون وتمكنوا من طرد العثمانيين من بلادهم بعد ثورة الامام القاسم الزيدي سنة ١٦٣٥ (١٥٤)

وواضح اختلاف الرؤى بالنسبة لفترة الحكم العثماني للعالم العربي وهي فترة طويلة تصل الى نحو أربعة قرون فبينما يهاجم أهل الشام بصفة عامة الدولة العثمانية في كتاباتهم، فان مصر بعد الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ لم تجد ملجأ وملاذا لها سوى دولة الخلافة العثمانية، بل أن كبار الزعماء الوطنيين كمصطفى كامل ومحمد فريد اعتبروا أن خضوع مصر للحكم العثماني هو مطلب وطني أساسي في مجابهة الاحتلال البريطاني.

كما أن الجزائر وتونس ايضا يدافعان بحرارة عن فترة الخلافة العثمانية لان هاتين الدولتين تعرضتا منذ القرن السادس عشر لغزوة صليبية جديدة في أعقاب سقوط الاندلس في أيدي النصارى وهروب الاف الاندلسيين الى السواحل المواجهة لبلادهم أي الى المغرب والجزائر وتونس، وبالتالي قام الاسبان والبرتغاليون بتعقبهم واحتلوا بعض الثغور المغربية، ولجأ سكان الجزائر وتونس الى دولة الخلافة العثمانية للانضواء تحت حكمها ، حتى تدفع عنهم هذه الدولة تلك الغزوة المسيحية الجديدة، وهكذا نجد تمجيداً ضخماً لفترة الحكم العثماني في الجزائر وتونس باعتبار أن الدولة الكبرى في الإسلام عليها أن تقيم دار الإسلام وتوحد العالم الإسلامي. ووصل الامر بالمرحوم الدكتور عبد العزيز الشناوي الى تأليف كتاب من أربعة اجزاء عن «الدولة العثمانية دولة مفترى عليها»(١٥٥)

وواضح التعارض الكبير في كتابات السوريين واللبنانيين عن كتابات المغاربة بالنسبة للدولة العثمانية، وهكذا تكون العملية في منتهى الصعوبة للتعارض الكبير في الكتابات وهناك من يقول ان التعارض في الافكار يثري العملية التاريخية ولكن يبقى مع هذا أن القراء ليسوا كلهم من المتخصصين جداً في التاريخ .

ثالثا: اختلاف المصطلحات التاريخية في الكتابات العربية :

هناك الكثير من المصطلحات في الكتابات التاريخية، خصوصا المترجمة منها تعطى معاني متباينة . فكثير من الكتاب في العالم العربي يستخدم مصطلحات تعطي مفاهيم مضللة، فقد يستخدمون كلمة معاهدة بدلاً من اتفاقية أو العكس من أن كل مصطلح يعطي معناً مختلفا، وهناك الاتفاق أو الارتباط أو الوفاق وكل من هذه المصطلحات يعني شيئا محدداً. كما أن كلمة غزو قد تستخدم بدلاً من كلمة فتح رغم الفارق الكبير بين الغزو والفتح. بل أن بعض الكتاب العرب اشاروا الى عمليات الجهاد البحري الإسلامي على سواحل شمال افريقيا في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إلى أنها عمليات قرصنة، مقتفين اثر الكتابات الاوروبية التي اعتبر تلك العمليات قرصنة، مع أن اغلبها كان جهاداً بحرياً اسلامياً ضد طرد المسلمين من الاندلس، وضد الهجمات الاوروبية الصليبية على سواحل المغرب العربي.

ويصل الأمر في الكتابة التاريخية الى مرحلة التعمية باستخدام اسماء مختلفة كالشهور الهجرية فقط أو الشهور الافرنجية فقط، الربط بين شهر يناير مثلا وشهر رجب ثم ايلول عملية صعبة جدا، هذا الى استخدام التقويم الهجري فقط أو الميلادي والافضل استخدام التقويمين الهجري والميلادي في الكتابات التاريخية العربية .

رابعاً: ندرة المذكرات الخاصة للزعماء العرب:

ان مؤرخي التاريخ الاوربي والامريكي الحديث والمعاصر يعتمدون في كتاباتهم على المذكرات الخاصة للزعماء السياسيين السابقين، والذين في الغالب قد كتبوا مذكراتهم أو يومياتهم يوما بيوم، وبالتالي رصدوا التغيرات السياسية المختلفة التي عاشوها بحكم مواقعهم في السلطة، بل أن بعض هذه المذكرات كمذكرات ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني الراحل أوضحت تفصيلات الاحداث البريطانية والعالمية خلال حقبة هامة من تاريخ العالم المعاصر، وهي حقبة الحرب العالمية الثانية وكذلك الفترات السابقة عليها والتالية لها. ومن المهم أن نشير أن تشرشل وثق كلماته

بصور لأهم الوثائق والمراسلات الخاصة بالعلاقات البريطانية الخارجية، والمواقف المختلفة أثناء هذه الفترة ، مما يجعل هذه المذكرات مصدراً اساسياً عند بحث هذه المرحلة.

وهناك العديد من المذكرات الخاصة الأخرى للزعماء الاوروبيين والامريكيين ، تعتبر مصدرا هاما للكتابة التاريخية، هذا بالاضافة الى الاعتماد على الوثائق المختلفة كمحاضر اجتماعات مجالس الوزراء والبرلمان ، وكذلك المعاهدات ووثائق الوزارات المختلفة والصحافة والدوريات. وكل هذه المصادر تحقق وفرة في المعلومات، مما يجعل الباحث يستطيع ان يقارن ويحلل هذه المعلومات المختلفة، وبالتالي يتوصل الى كتابة أقرب ما تكون الى الدقة.

ولكن في عالمنا العربي، فان مذكرات الزعماء السياسيين نادرة تماما، وان كانت مذكرات الزعيم المصري سعد زغلول تعد استثناءً لهذه القاعدة. ولكن أغلبية الزعماء العرب عندما كتبوا مذكراتهم ، فانهم قاموا بذلك في فترات متأخرة، أي لم يكتبوها يوماً بيوم، وبالتالي فان هذه المذكرات التي كتبها هؤلاء الزعماء أصبحت كالذكريات، وهي في الغالب ترصد تبريرات لبعض المواقف ودفاعا عن الذات، أكثر من كونها مذكرات للعبرة والفائدة للاجيال القادمة.

وبعض كتابات أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ في مصر كانت في جملتها لتضخيم الذات، واثبات دور كاتب هذه الذكريات في قيام ثورة يوليو. هذا بالاضافة إلى أن بعض الاوراق الخاصة باعضاء مجلس الثورة محفوظة وبعيدة عن أيدي الباحثين .

خامساً: اختلاف الكتابات لإختلاف المنهج والتناول:

إن الوضع الطبقي والحزبي للمؤرخين يحدد الى حد كبير تناولهم للموضوعات التاريخية وكذلك اهتماماتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد ان الجبرتي – المؤرخ المصري المعروف– كان من علية القوم ، فنجده يهتم في كتاباته بالفئات العليا من

المجتمع المصري اكثر من باقي الفئات. حقيقة أن الجبرتي لم يهمل تماما فئات وطبقات المجتمع الفقيرة، ولكنه اهتم اكثر بالطبقات العليا. بل وصل به الامر الى أن ينعت الثوار الوطنيين المصريين ضد الحملة الفرنسية على مصر بأنهم من الحرافيش والحشرات رغم انتفاضاتهم الوطنية.

كما أن المؤرخ المغربي المعروف ابن زيدان اهتم ايضا بالفئات العليا في المجتمع المغربي في كتبه المختلفة، حتى أنه عَنوَن احد كتبه باتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس وابن زيدان هو ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الملك بن زيدان ابن السلطان اسماعيل. أي أنه امير وقد يكون هو الوحيد من مؤرخي ذلك العصر الذي كان يتحلى بشرف لقب الأمير. ولكنا نلحظ أن ابن زيدان اهتم هو ايضا بالفئات العليا في المجتمع المغربي. وأهمل ماعداه من فئات إلا من اشارات عابرة أحيانا. فعندما قامت في مدينة فاس سنة ١٨٧٣ ثورة عمال الجلود - الدباغين- كنتيجة لفرض ضرائب باهظة عليهم فإن السلطة المغربية قامت بتأديبهم، وهنا نجد ابن زيدان بطبيعة الحال - ينضم الى جانب السلطة ضد فئة مطحونة من فئات المجتمع المغربي في ذلك الوقت، وهكذا تأتي كتاباته منحازة وليست عادلة. بل أن ابن زيدان يكتب عن هذه الفئات المطحونة مستخدما اسلوب الجبرتي المؤرخ المصري المعروف فينعت هذه الفئات بالحشرات واسافل المجتمع (١٥٦) والواضح انه صعب جداً كتابة التاريخ بطريقة موضوعية مع غيبة أو ندرة المعلومات الكافية والسليمة عن الجماهير التي تحرك وتسير الحضارات.

سادسا: أزمة الوثائق العربية:

لقد كان موضوع الوثائق العربية موضوعا لندوة عقدت تحت اشراف سيمنار التاريخ الحديث بكلية جامعة عين شمس في مايو سنة ١٩٧٧. والواقع أن العالم العربي ككل لم ينظم وثائقه ولم يسمح بالاطلاع عليها بطريقة منظمة حتى الآن . كما أنه في ابريل ١٩٨٨ أعد سيمنار التاريخ الحديث بآداب عين شمس ندوة اخرى عن أزمة «الوثائق في

مصر» فالوثائق المصرية متناثرة في اكثر من مائة هيئة ادارية بدءاً بوزارة الخارجية ووزارة الداخلية الى ارشيف التراث التاريخي للدولة على مر العصور، وعلى كل حال ، فهناك ندوة قد عقدت، والقيت فيها عشرات البحوث في هذا الصدد ، وكلها توضح أن الوثائق التاريخية في مصر تمر بأزمة عاتية، وأن ذلك يرجع أساسا الى الإهمال الجسيم وسوء اماكن الحفظ وعدم وجود المتخصصين في الحفاظ على الوثائق وترميمها، وعدم وجود الوعي الوثائقي بصفة عامة.

وفي مايو سنة ١٩٧٠ سافرت بعثة مصرية رسمية الى عدن بدعوة من السيد رئيس الجمهورية المرحوم سالم ربيع علي تتكون من الاساتذة الدكاترة حاليا جاد طه والسيد مصطفى سالم وفاروق أباظة ومحمد عبد العال والاستاذ أحمد عيسى مراقب مكتبات جامعة القاهرة في ذلك الوقت لاجراء مسح وثائقي لجمهورية اليمن الجنوبية وكان يرافقها وزير الثقافة في ذلك الوقت السيد/عبدالله الخامري وقابلت البعثة شخصيات هامة منها محمد هادي عوض وكيل وزارة الخارجية والسيد/عبدالله باذيب وزير التربية والتعليم وغيرهم.

وعملت البعثة في كل بقاع اليمن الجنوبي، وكان أهم تحركاتها هو التحرك بالطائرة الى مطار الريان بالمحافظة الخامسة ثم قامت بزيارة ميناء المكلا ، وهناك تفقدت المحكمة الشرعية والسجلات المحفوظة بها، وكذلك تفقدت المكتبة الشعبية ومن المكلا تحركت الى تريم بالطائرة ، وفي تريم تفقدت مكتبة ابن سهل التي تضم نحو ٤٠٠ مخطوط ، وكل هذه المخطوطات في حالة سيئة لعدم توفر وسائل الحفظ الجيدة، في تريم ايضا وجدت في مكتبة الكاف ٨٧ مخطوطا، هذا ابالاضافة العديد من الوثائق. وعند زيارتها الى سيئون وجدت في مسجد طه العديد من المخطوطات.

ومن المهم أن نوضح أن الكثير من العائلات الحضرمية تمتلك وثائق تعد من التراث التاريخي للدولة، بل ان القصر القديم للسلطان في سيئون يضم العديد من السجلات المبعثرة. وعند تقديم البعثة لتقريرها عن الوثائق في جنوب الجزيرة العربية، فهمت أن الحكومة سوف تستولى على هذه الوثائق بالقوة، وتضعها في المدرسة الهندية التي ستتحول الى دار للوثائق ولكن البعثة في الحقيقة لم تتابع الموضوع، وان كانت تعتقد ان

استخدام القوة مع مالكي هذه الوثائق قد يؤدي بهم في ثورة غضبهم الى التخلص منها أو اتلافها.

وفي المغرب الشقيق - فان الوثائق رغم محاولات تنظيمها ، وانشاء دار الوثائق الملكية بالرباط فإن التوصل الى ترتيب وتصنيف الوثائق المغربية لايزال امرا بعيد المنال، فمنذ بداية القرن التاسع عشر بدأت في المغرب بعض الدراسات التاريخية الهامة. وجاءت هذه الدراسات لتسد ثغرة كبيرة في هذا الميدان (١٥٧).

إلا أنه منذ بدأت اوروبا تهتم بالمغرب اهتماما حقيقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واخذت ترسل ببحارتها وسفرائها وتجارها اليه، تكدست المصادر الاجنبية الدبلوماسية والقنصلية بوفرة، وأخذ عن هذه المصادر مؤرخون مثل لويس مييج Miege (١٥٨) وهناك من سلك طريقة البحث المباشر كالاستماع الى الرواية الشفهية ومن هؤلاء مونتاني Montanye وجاك بيرك (١٥٩) وهكذا استخدم المؤرخون كل الوسائل باستثناء وسيلة واحدة لا يمكن للمؤرخ الاستغناء عنها وهي وثائق الدولة. فهل هذا النوع من الوثائق لم يكن موجودا بالمغرب؟ أم أنه تلف وضاع؟ يجب أن لاننسى في هذا المضمار أنه منذ قرون تأسست في المغرب حواضر هامة كفاس ومراكش وقد ظلت هاتان المدينتان حتى في احلك العصور أهم المراكز السياسية والادارية والاقتصادية في المغرب، وفيهما كانت الدولة تتوافر على جيش نظامي ومصالح ادارية بها العديد من الموظفين، مما يؤدي بنا الى القول بأن كتابة التقارير والمراسلات في هاتين العاصمتين كانت ضرورة يومية (١٦٠) ويؤكد هذا القول ما نشره يوجين فومي Fumey Ugene سنة ١٩٠٢ ونهليل في سنة ١٩١٥ (١٦١) هذا بالاضافة الى ما قام به ابن زيدان (١٦٢) من جمع العديد من الوثائق المحفوظة الان بالقصر الملكي بالرباط.

واحدى الصعوبات القائمة هي أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا اضطلع بكتابة تاريخ المغرب مؤرخون اجانب في الغالب، وبهذا تصبح قضية تعلم لغة البلاد المراد دراسة وثائقها مفروضة على الباحث، الامر الذي لم يتوفر عليه المؤرخون الذين كتبوا اعتمادا على الوثائق المغربية، لانهم في ذلك كانوا يعتمدون على ترجمة الغير،

والواقع أن الوثائق المترجمة بهذه الكيفية تطرح مشكلة نشرها أو عدم نشرها باعتبار أن مترجميها لم يكن لهم المام كاف باللغة العربية، وإذا كان هناك من يدعي معرفتها، فإن هذه المعرفة تعد سطحية. والوثائق المترجمة بصفة عامة لا يمكن الوثوق بها لما يمكن أن تنطوي عليه من أخطاء. وهناك مثال واضح على ذلك ، يدور حول ظهير (مرسوم) اصدره السلطان محمد بن عبد الرحمن ونشره الناصري في كتابة الاستقصاء، إلا أن فومي قدم ترجمة محرفة لهذا الظهير (١٦٣). ويكفي المثال السابق لابراز ان الترجمة بدلا من ان تقربنا من الحقيقة، فانها قد تبعدنا منها.

وهناك نوع اخر من الصعوبات مثل المداد الباهت بفعل القدم او الخط الردئ وهذا النوع من الوثائق يزيد صعوبة عند دراسته اذا ما أُحتفظ به بطريقة غير سليمة وعندما يكون الخط واضحا والتصحيح كاملا، فإن الوثائق تكون صادرة عن مكاتب ودواوين السلطان.

وهناك صعوبات أخرى يمكن أن نطلق عليها صعوبات نوعية فمنذ سنة ١٩١٢، استقرت بالمغرب قوتان تنتميان الى دولتين اجنبيتين هما فرنسا واسبانيا، وادى ذلك الى القضاء على تقاليد الدولة، وتغير كل شئ.. ودامت فترة التمزق هذه اكثر من نصف قرن، وعمليا لم يبق رجال بعد الاستقلال - ١٩٥٦ - عاصروا سلاطين ما قبل الحماية، وحتى إن بقيت قلة منهم، فان الذاكرة تخونهم، وهكذا لم تعد كتابة التاريخ عن طريق الرواية امرا ممكنا. ولكن الا يمكن ان نجد هذه الأحداث مدونة في الوثائق؟ يمكن بالفعل. ولكن هناك صعوبة تتجلى في المصطلحات الكثيرة والمتعددة، نعم لقد كانت لغة المستندات هي العربية بكل تأكيد، ولكن القارئ يصطدم من حين لآخر بكلمات او عبارات غربية، كما أن بعض الكلمات التي كانت شائعة اصبحت في الوقت الحاضر بعيدة عن المألوف(١٦٤).

كما أن هناك صعوبات امام دارسي التاريخ الاقتصادي المغربي ففي سجلات الحسابات مثلا نجد الى جانب الرقم العربي المعروف علامات غربية لاهي حروف ولا هي أرقام. وإذا أعدنا العمليات الحسابية كالجمع والضرب والطرح، فإن النتائج ستكون مخالفة لما هو مدون، لأن العلامات العشرية لم تكن مستخدمة، وهذا من أشد

الصعوبات امام دارس التاريخ الاقتصادي المغربي.

وهناك نوع اخر من الصعوبات يتعلق بطبيعة الوثائق ومحتوياتها ، ففي دور المخطوطات الاوربية غالبا ما نعثر على تقارير دورية تضم معلومات غزيرة، فهي وثائق معدة تضيء الطريق أمام الباحث، وتسمح له بأن يسير بخطى واسعة في بحثه غير أن شيئا مخالفا ينتظر دارسي الوثائق المغربية، فأرشيف الادارة المغربية لم يكن له تعقيد الدول الاوروبية ولا الاستمرارية في حفظ وثائقها. فالكتابة كانت موجودة بطبيعة الحال، ولكنها كانت في الغالب تبعاً للمناسبات.

وبالنسبة للوقت الحاضر.. فإن الامر يختلف لأن مصادر الوثائق المعروفة غنية جدا، ولكنها لا تمثل الا جزءاً صغيراً مما كان موجوداً، كما أن هذه الجزء الصغير المتبقى قد حدثت له عدة مصائب . ذلك ان الموظفين المغاربة كانوا ينظمون ملفاتهم إما بالصاق الوثائق على أوراق السجلات او بجمع هذه الوثائق على شكل حزم مربوطة بخيوط او ما شابه ذلك. ومع مرور الزمن اختلطت هذه الملفات بعضها ببعض.

وبالنسبة للنوع الأول مسته الفوضى بأضرار قليلة، الا أن النوع الثاني، فإننا نجد أنه بمجرد أن ينقطع الخيط تتبعثر الاوراق، وتفقد ترتيبها ، والنتيجة أن الباحث لا يتوفر على مجموعة كاملة ذات ملفات متتابعة. والواقع أن دراسة الوثائق بهذا الشكل تتطلب كثيرا من الوقت والجهد.

والواقع أن صعوبات الوثائق المغربية تطرح سؤالا .. هل من الافضل اذن أن يعتمد الباحث على الوثائق الاجنبية، فلا شك أن الاستفادة ستكون مثمرة وسريعة، وأيا ما كان الامر، فإن الرجوع الى المصادر الاجنبية سيظل عملا ضروريا ، شريطة الإعتماد أساساً على الوثائق الوطنية ، فالواقع أن الأجانب لم يستطيعو تغطية تاريخ المغرب كله كما أن استخدامهم للوثائق تعرض للتحريف وسوء الفهم ، إلا إذا كان الشخص الذي يستخدمها مؤرخاً موضوعياً ، في حين أننا نجد أنه من النادر أن يكون السياسيون موضوعيين (١٦٥) ، وبالتالي فإن الإعتماد على الوثائق الأجنبية دون مقارنة ذلك بالوثائق الوطنية يعتبر عملاً ناقصاً ، لما سيترتب على ذلك من تشويه للحقائق ، هذا

بالإضافة الى أن الرجوع الى الوثائق المغربية سوف يبرز الى الوجود أنماطاً من حياة السكان وتقاليدهم الإجتماعية ، تلك الأنماط التي لم يهتم بها الأجانب كثيراً لأن الأجانب كانوا يأتون الى المغرب بقصد إعداد ترتيبات الغزو أو لتحقيق مكاسب اقتصادية سريعة .. وكانت نظرتهم للأمور والأحداث تختلف بطبيعة الحال عن نظرة المغاربة ، فعندما كان الأوروبيون مثلاً يطلبون من السلطان الموافقة على تصدير الحبوب والماشية الى بلادهم ، فإن السلطان كان يرفض في بعض الأحيان ، وهنا تصور التقارير الأوروبية أن المغرب قد عاد الى عزلته القديمة ، وإذا رجعنا الى الوثائق المغربية في نفس الفترة نجد أن تصدير الحبوب والماشية كان يمكن أن يؤدي بالمغرب الى المجاعة في بعض الأحيان ، وكيف أن منع التصدير كان يؤدي الى رضاء الشعب .

وبالنسبة لإنشاء شبكة من خطوط البرق والسكك الحديدية قال الأجانب أمام رفض السلطان المغربي إنه عدو للحضارة والتقدم ، وأنه يخضع لنصائح الفقهاء وتزمتهم ، أما الوثائق المغربية فنجد فيها عكس ذلك على طول الخط ، فالمغاربة كانوا يدركون أن إنشاء السكك الحديدية وخطوط البرق سيفتح البلاد بالتالي أمام التدخل الأجنبي والسيطرة ، ولذلك كانوا يرفضون .

وهناك مثال آخر على ذلك التناقض في المعلومات ، ففي عام ١٨٦٠ قامت إسبانيا بغزو المغرب فيما عرف بحرب تطوان ، وبعد معارك ضارية أبرم السلطان مع إسبانيا اتفاقية يلتزم فيها بدفع غرامة ثقيلة تساوي مائة مليون (بسيطة) وبعد أن دفع المغرب الدفعة الأولى من هذه الغرامة لم يبق شيء في خزينة الدولة ومن أجل دفع ما تبقى من الغرامة كان يلزم المغرب أن يقترض من الخارج ، وجاء هذا القرض من بريطانيا وانتهى الأمر بأن سمح المغرب لأصحاب الغرامة وأصحاب القرض أي الأسبان والأنجليز بالحصول على نصف إيرادات الجمارك طيلة الخمس وعشرين سنة التالية، وهكذا عانت البلاد ضغطاً اقتصادياً بالغ القسوة ، واضطر السلطان الى فرض الضرائب الباهظة على الفلاحين لمواجهة هذا الضغط الإقتصادي الفادح ، وأدت هذه الضرائب الكبيرة الى هجرة بعض الفلاحين لأراضيهم ، وهنا تبرز بوضوح

الصلة بين الأزمة وهجرة الفلاحين للأرض(١٦٦) ، ورغم ذلك ينفي مييج ذلك مستشهداً بالجفاف الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٧ ويقول «إن تدهور الحالة ليس ناتجاً عن الأزمة المالية ولكن عن الأزمة الفلاحيّة»(١٦٧) ، ولكن الواقع أن سبب الأزمة المذكورة راجع بالدرجة الأولى الى الأزمة المالية ، ومضاعفة الضرائب على الفلاحين وليس الى قسوة الطبيعة .

وهذا المثال وما سبقه من أمثلة يجعلنا ندرك باقتناع بأننا مع تسليمنا بأهمية الوثائق الأوروبية ، فإن الوثيقة المغربية - رغم صعوبات الإعتماد عليها - هي الوثيقة الأساسية لكتابة تاريخ المغرب .

وقد بذلت الحكومة المغربية جهداً كبيراً مؤخراً في سبيل تجميع وثائق تاريخ المغرب ، كما تم إنشاء مديرية الوثائق الملكية في الرباط في يناير ١٩٧٥ ، وقد نشرت هذه المديرية ستة مجلدات من الوثائق المغربية ، ولكن لا زالت الأطنان من مجموعات الوثائق المغربية لم تجمع ولم تصنّف بعد ، بل هي موزعة بين المكتبة المركزية في كل من باريس ومدريد والرباط وتطوان ، ويلزم الأمر جهوداً ضخمة لتجميعها (١٧٨) .

وبعد فهذه الصعوبات أو المشكلات بالنسبة لكتابة تاريخ العرب الحديث والمعاصر هي صيحة كي توضح اللبنات الأولى لندوة أو مؤتمر عربي يضم الجامعات وجهات البحث العربية من أجل التوصل الى صيغة أو الى أساس لكتابة تاريخ العرب لأمتنا العربية وللأجيال القادمة بطريقة موضوعية لأن الكتابات التاريخية هي ذاكرة الأمة وهي القاعدة الصلبة التي سوف تقوم عليها في المستقبل الوحدة العربية المنشودة .

الحواشـــــي

1 - Hunter F.M. An account of the British Settlements of Aden in Arabia, London, Trubner Co. 1877 p. 164

2- playfair R.L. - A History of Arabia Felix or Yemen the Commencement of the Christian era to the Present time, ncluding an account of the British settlement of aden. Bombay Education Society, Press, 1859

3- Jacob Harold- kings of Arabia, London, Mills and Boon, 1923 p.25.

٤ لمزيد من التفصيلات : أنظر دكتور جاد طه - سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية, الطبعة الثانية - دار الفكر العربي ١٩٨٥، الفصل الأول.

٥ المصدر السابق, الفصل الثاني.

٦ المصدر السابق, الفصل الثالث.

٧ المصدر السابق, الفصل الخامس.

8- Wyman Bury - Arabia Infelix or the Turks in Yemen. London Macmillan 1915 ,p. 15.

٩ أحمد حسين شرف الدين, اليمن عبر التاريخ, القاهرة, مطبعة السنة المحمدية,1963 , ص ٢٦٧.

10. Wyman Bury Op. Cit, P. 15

11. Paliamentary Papers F. 126 Correspondence Respectin Turkish proceeding in the Neighbourhood of Aden. Inclosure 2 in No. 2 The Mushir Sayyid Moukhtar pasha of Yemen to Shaikh Fadhl bin Moshin the Abdalee. Printed to both houses of parlia ment of Her Majesty, 29 Aug. 1972.

12. Parlimentary papers. F. 126 (C.R.T.P) Op. Cit. Enclosure Parlimentary papers,. F. 126 (C.R.T.P) Op. Cit. Enclosure in No. 2 Brigadier - General Schneider to Mr. Gonne Oct. 26, 1872.

13. Parlimentary papers (C.R.T.P) Op. Cit. No. 1 Eral Granville to Sir H. Elliot Ianuary 11. 1873.

14. Parliamentary papers 5 (C.R.T.P) Op. Cit. No. 2 Earl Granville to Sir, H. Elliot January 23, 1873.

15. Parliamentary papers (C.R.T.P) Op. Cit. No. 3 Sir H. Earl Granville. January 13, 1873.

16. parliamentary papers (C.R.T.P.) Op. Cit. No. 4 Earl Granville to Sir H. Elliot January 30, 1873.

17. parliamentary papers (C.R.T.P) Op. Cit. Enclosure 2 in No.

19. Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, May 12, 1873.

18. Aden Delimitation pp. 3-4

19. B 136, Confidential. Note by Sir William lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.
20. I.O.L. Aden Delimitation the History of the question and the present situation P.J Maitland Resident At Aden I.O July 28 P.P. 4,5.
21. B 30. Confidential. Memorandum regarding the Relations with the Tribes in the vicinity of Aden. Especially to in reference to the Amir of Zhali, by Major F.M. Hunter, CSI Assistant Political Resident at Aden, September, 28, 1885
22. B 30, Memorandum by Lieutenant General J.W Schneider, C.B. October 1. 1885.
23. B 41, Secret Dep. British protectorate over the Arabian Cost from Shaikh Said to Omam (Muscat), E.N., November 1, 1887.
24. B 136. Confidential. Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.
25. Aden Delimitation, p. 6.
26. B. 136, Confidential.
27. Aden Delimitation, p. 6.
28. B. 136, Confidential.
.29Aden Delimitation, pp, 6-7.
30. Zenine 2, Arab Turkish Relations, p. 31- Engelhardt: La Turaquie-et le Tanzimat, vol I, P. 108

٣٢ توفيق على بروو العرب والترك ص٥.

٢٤ نزيه مؤيد العظم, رحلة في بلاد العربية السعيدة, ص ١٥٤.

٣٤ عبد الله عبد الكريم الجرافي, المقتطف من تاريخ اليمن, ص ٢١٩.

٣٥ عبد السميع بن يحيى الواسعي, تاريخ اليمن, ص ٢٧٥.

36. Harris, A Journey through the Y emen, p. 101.

٣٧ هانز هول فرتز, اليمن من باب الخلفي)ترجمة خيري حماد(ص ١٨٩ز

٣٨ Harris, Op. Cit., 115-116.

٣٩ الواسعي, المصدر السابق ص ٢٩٠.

٤٠ أحمد يحيى أحمد العرشي, بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وأمام ص ٨٣.

٤١ المصدر السابق ص ٨٤.

٤٢ Aden Delimitation. P. 7.

٤٣ B. 140. Confidential. Aden Boundary, C. G.C. January 20, 1903.

٤٤ Aden Delimitation, p.7.

٤٥ Aden Delimitation, p.s.

٤٦ B. 140. Confidential. Aden Boundary C.G.C., January 20, 1903.

٤٧ Aden Delimitation, p.8.

٤٨ B. 140, Confidential.

٤٩ Aden Delimitation, p. 8.

٥٠ Aden Delimitation. Pp. 9-10.

٥١ Bury Wyman, Op. Cit. p. 195.

٥٢ B. 140. Confidential, pp. 2-3.

٥٣ B. 140, Confidential, pp. 4-5.

54. B. 158, Confidential 1906. Aden policy. Notes by Sir lee Warner and Sir Hugh Barnes on Governments, Letter No. 119 dated August 9, 1906 (pol. No. 1455/06) H.S. Barnes, September 5, 1906, pp. 1-6.

٥٥ السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث ص ١٩٠.

٥٦ B. 158, Confidential. Aden Policy, H.S. Barnes September 5, 1906.

٥٧ Harris, W.B.A Journey through the Yemen, p. 116.

٥٨ المقطم ع ٣٩٨٤ ٨ مايو ١٩٠٢.

٥٩ المقطم ع ٤٠١٤ ١٢ يونيو ١٩٠٢.

٦٠ د. أحمد عزت عبد الكريم، د. محمد بديع شريف، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٣٥.

٦١ أمين الريحاني، ملوك العرب ج١ ص ١٤٧.

٦٢ أحمد شرف الدين، اليمن عبر التاريخ ص ٢٦٩.

٦٣ Bremond E., Yemen and Saoudia, p. 72.

٦٤ أحمد شرف الدين، المصدر السابق ص ٢٦٩.

٦٥ حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرم مسك الختام ص ٨٦.

٦٦ Bremond, Op. Cit. p. 72.

٦٧ أحمد شرف الدين، المصدر السابق ص ٣٦٩.

٦٨ عبد الله عبد الكريم الجرافي، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٠.

٦٩ أحمد شرف الدين، من ص ٢٦٩-٢٧٠.

٧٠ Jacob, Kings of Arabia, p. 11.

٧١ أحمد شرف الدين ص ٢٧٠.

٧٢ نزيه مؤيد العظم، رحلة في بلاد العربية السعيدة ص ١٥٨.

٧٣ محمد بن أحمد عيسى العقيلي، من المخلاف السليماني ص ٥٣٧.

٧٤ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ص ٨٢.

٧٥ العرشي، المصدر السابق ص ٨٢.

٧٦ السيد مصطفى سالم ص ٧٨.

٧٧ D. G. Hogarth, Arabia, p. 121.

٧٨ العرشي، المصدر السابق ص ٧٨.

٧٩ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني ص ٣١٤.

٨٠ Wavell, A.J.B., A. Modern Pilgrim to Mecca, P. 227.

٨١ Hogarth, Arabia Oxford 1922 p. 121.

٨٢ الواسعي، المصدر السابق من ص ٣١٧-٣٢٠.

٨٣ Helfritz, H., The Yemen. A Secret Journey. P. 124.

٨٤ السيد مصطفى سالم، المصدر السابق ص ١٣٣.

٨٥ أحمد شرف الدين، المصدر السابق ص ٢٧١.

٨٦ Bury, G. Wyman, Op. Cit., pp. 16-17.

87. British Documents on the origins of the war 1898-1914, Edited by G.B. Goaoch, D., Ltt, F.B.A and Harold Harold Temperley, Litt D. F.B.A., Vol. X, part 2, No. 211, pp. 340-341.

٨٨ Ingrams, the Yemen, P. 623.

٨٩ أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ص ٢٠٧.

٩٠ أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ ص ٢٧٤.

٩١ العبدلي من ص ٢٠٨-٢١٠.

٩٢ Ingrams, p. 62.

٩٣ أمين الريحاني، ملوك العرب ص ٣٦٥-٣٦٧.

٩٤ Jacob, Op. Cit., P. 159.
٩٥ أمين الريحاني, المصدر السابق ص ٣٦٦.
٩٦ أحمد حسين شرف الدين, المصدر السابق ص ٢٧٧.
٩٧ العبدلي ص ٢١٦.
٩٨ أمين الريحاني: المصدر السابق ص ٢٦٦.
٩٩ العبدلي ص ٢١٦.
١٠٠ أحمد حسين شرف الدين ص ٢٧٧.
١٠١ أمين الريحاني: المصدر السابق ص ٣٦٨٣٦٧.
١٠٣ Jngrams, Op. Cit., P. 62.
١٠٤ العبدلي ص ٢٣١.
١٠٥ Bremond. E., Op. Cit., P. 80.
١٠٦ العبدلي ص ٢٣١٢٢٩.
١٠٧ أمين الريحاني: المصدر السابق ص ٣٦٨.
١٠٨ العبدلي: المصدر السابق ص ٢٤١.
١٠٩ أحمد حسين شرف الدين: المصدر السابق ص ٢٧٧.
١١٠ أمين الريحاني: المصدر السابق ص ٤٠٣.
١١١ العبدلي" المصدر السابق ص ٢٤١.
١١٢ أحمد حسين شرف الدين: المصدر السابق ص ٢٧٧.
١١٣ أمين الريحاني: المصدر السابق ص ٣٦٩.
١١٤ عبد الله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٥.
١١٥ العبدلي: المصدر السابق ص ٢٦٢٢٦١.
١١٦ محمد عبد القادر الجزائري, تحفة الزائر في تاريخ الجزائر, والأمير عبد القادر, الطبعة الثانية, ج١، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر, بيروت ١٩٤٨.
١١٧ يحيى بو عزيز, الأمير عبد القادر قائد الكفاح الجزائري مطابع دار الفكر, دمشق ١٩٦٤، ص ٣٥.

١١٨ أحمد بن خالد الناصري, الاستقصاء لاخبار دول المغرب الأقصى, دار الكتاب, الدار البيضاء ١٩٥٦ ج١ ص ٣٤٩٣٨٤.

١١٩ عبد الرحمن بن زيدان, اتخاف اعلام الناس, ج٢ المطبعة الوطنية الرباط,1963 , ج١، ص ٦٧.

١٢٠ Charles Andre, Jullien: Histoire de L,Afrique Contemporaine paris 1964, p. 24.

١٢١ دكتور صلاح العقاد, المغرب العربي, الأنجلو القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٢٣.

١٢٢ المصدر السابق, ص ٢٠٦.

١٢٣ الناصري, المصدر السابق, ج٩، ص ٥٣.

١٢٤ المجلد الثاني)للوثائق المغربية- (مديرية الوثائق المغربية بالرباط,1976 , ص ٥،٦.

١٢٥ ورد نص المعاهدة بالمجلد الأول من المجموعات الوثائقية التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط النص الفرنسي المنقول عن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية والعربي نقلا عن ابن زيدان, الاتحاف, ج٥، ص ١٦٣.

١٢٦ الناصري, المصدر السابق, ج٩، ص ٥٣.

١٢٧ الوثائق, مديرية الوثائق الملكية بالرباط, ج٢، ص٨، الوثيقة رقم ١٥١.

١٢٨ دكتور محمد خير فارس - تنظيم الحماية في المغرب ١٩٧٢١٩٣٩١٩١٢، ص٧١.

129. Mohamed Maazouzi - L,Algerie et les etapes successives de l,mputation due territories. Dar El Kitab Casablanca 1977 p. 50

١٣٠ Ibid.

١٣١ دكتور محمد خير فارس, المصدر السابق ص ٦٩.

١٣٢ Mohamed Maazouzi Op. Cit. p. 45.

١٣٣ Germain Ayache- Etude D,Histoire Marocaine p. 121.

١٣٤ محمد المنوني, مظاهر يقظة المغرب الحديث طبعة الأمنية, الرباط ١٩٧٣، ص٣٨.

١٣٥ Germain Ayache Op. Cit. p. 250.

١٣٦ دكتور محمد خير فارس, المصدر السابق, ص ٧٥.

Mohamed Maazouzi Op. Cit. p. 73. ١٣٧

Ibid. p. 86. ١٣٨

Ibid p. 94. ١٣٩

lillon- la conquete des- oasis Saharienne Paris 1901 p.49. ١٤٠

Mohamed Maazouzi Op. Cit. p. 54. ١٤١

lillon op. Cit. p. 45. ١٤٢

A.C.P. Martin Quatre Siecles d, Histoire Marocaines Paris Felix Alcam 1923 p. 54. ١٤٣

M. Fujas - Les Frontieres Algero - Marocaines 1906 pp. 86-97. ١٤٥

١٤٦- دكتور محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ ٠

M. Fujas Op. Cit. p. 104 . ١٤٧

Ibid. p. 104 . ١٤٨

١٤٩- مذكرات هرتزل - أنظر يوميات هرتزل - إعداد أنيس صايغ - مركز الأبحاث الفلسطينية - بيروت ص ٦٥ ٠

١٥٠- مذكرات هرتزل - المصدر السابق ص ٦٨ ٠

١٥١- ملف وثائق فلسطين - الهيئة العامة للإستعلامات ص ٧١ ٠

١٥٢- مذكرات هرتزل - المصدر السابق ص ٦٩ ٠

١٥٣- د.جاد طه وآخران - الحركة الصهيونية والعالم العربي ، منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٧٤ الفصل الأول ٠

Playfair R.L. Op. Cit. p. 110 . ١٥٤

١٥٥- دكتور عبدالعزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ٤ أجزاء - الأنجلو المصرية ١٩٧٠ ٠

١٥٦- ابن زيدان - الانحاف - المصدر السابق جـ ٤ ٠

157. Hesperis Tamuda (vol. 7) 1966. Germain Ayache L'utilisation Et L'apport Des Archives Historiques Marocaines) P. 69. Publication du center universitaire de la recherche scientifique. Facul te De s Lettres - Universite Mohamed 5 Editions Techniques nord Africaines 22 Rue Bearn Rabat 1966 0

J.L. Miege - Le Maroc et L'Europe Paris 1963 . ١٥٨

١٥٩. Robert Montagne - Les Berberes et 1e Makhzen dans 1e du Maroc Paris 1930

١٦٠. hesperis Tamuda Op. Cit. p . 70

١٦١. M. Nehlil - Letters Cherifiennes Paris 1915

١٦٢. ابن زيدان ، المصدر السابق ، ١٩٢٩ .

١٦٣. الناصري ، الإستقصاء ، المصدر السابق جـ ٩ ، ص ١٢٠ .

١٦٤. Hesperis Tamuda Op. Cit. p. 76

١٦٥. Op. Cit. p. 80

١٦٦. Op. Cit. p. 83

١٦٧. J.I. Miege Op. Cit. p. 153

١٦٨. دكتور جاد طه ، الوثائق المغربية في القرن التاسع عشر ، أحد بحوث ندوة الوثائق العربية سيمنار ، التاريخ الحديث ، آداب عين شمس ، ١٩٧٧ ، ص ٨ .

إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

ص.ب : ٥٧٢٧ - تلفون : ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس : ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)